الاستلزامُ الحواريُّ عند ابن جنِّيٍّ في كتابه الخصائص - مقاربة تداوليَّة -

م.د. حيدر جاسم جابر الدنيناوي
جامعة ميسان / كلية التربية الأساسيَّة

Ancient Arabic linguists studied the language deep scientific study according to its objectives and functions of influence, the most prominent of these flags Abu al-Fath Osman bin Jaini (d. ٣٩٢ e) that the world that gave the Arab linguistic thought and theories established the rules of the Arabic language, and will stand in his views in the deliberative Writing characteristics in the field of Conversational implicative, which mentioned the most prominent principles Grays .

Ibn Jaini explained that many of the linguistic uses did not mean the meaning of the meaning of the speaker but the intention of another indication can be known depending on the ability of the speaker to convey his idea and the efficiency of the recipient to understand the meaning of the language intended by the speaker, was the title of the research Characteristics A deliberative approach .

Dr. Haydar Jasim Jaber Abdullah Al.Dinaynawy.
Maysan University / College of Basic Education / Department of Arabic Language .

الاستلزام الحواريُّ عند ابن جنِّيٍّ في كتابه الخصائص مقاربة تداوليّة

لقد درسَ اللغويُّونَ العربُ القدامى اللُّغةَ دراسةً علميَّةً عميقةً وفقَ ما تقومُ بهِ مِن أهدافٍ ووظائفَ تأثيريَّةٍ، ومن أبرزِ هؤلاءِ الأعلامِ أبو الفتحِ عثمانُ بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ذلك العَالِمُ الذي أوقدَ الفكرَ اللُّغويَّ العربيَّ بآراءٍ ونظريَّاتٍ أَسَّستْ لقواعدِ اللُّغةِ العربيَّةِ، وسنقفُ عندَ آرائِهِ التداوليَّةِ في كتابِهِ الخصائصِ في مجالِ الاستلزامِ الحواريِّ الذي ذكرَ أبرزَ مبادئِهِ (جرايس)، فقد أوضحَ ابنُ جنِّيٍ أنَّ كثيرًا من الاستعمالاتِ اللغويَّةِ لم يقصِدِ المتكلِّمُ الدلالةَ الظاهريَّةَ لها بل قصَدَ دلالةً أُخرى يمكنُ معرفَتُها اعتمادًا على قدرةِ المتكلِّمِ على إيصالِ فكرتِهِ وكفاءَةِ المتلقِّي في فهمِ دلالةِ العباراتِ اللغويَّةِ التي قَصَدَها المُتكلِّمُ ، فكانَ عنوانُ البحثِ (الاستلزام الحواري عند ابن جنّي في كتابه الخصائص مقاربة تداوليَّة) .

المقدمة :

اَلْحَمْدُ لِلّهِ اَلَّذِي لاَ يَبْلُغُ مِدْحَتَهُ اَلْقَائِلُونَ، وَلاَ يُحْصِي نَعْمَاءَهُ اَلْعَادُّونَ، وَلاَ يُؤَدِّي حَقَّهُ اَلْمُجْتَهِدُونَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى المبعوث رَحْمَةً للعَـالَمِينَ أَبِي القاسِمِ مُحَمَّدٍ الذي خصَّهُ اللهُ تعالى برسالتِهِ واختارَهُ ليُخرِجَ أُمَّتَهُ مِنَ الضَّلالةِ إلى نورِ الهِدَايَةِ ، وعَلَى آلِهِ الطَّيبِيّنَ الطَّاهِرِينَ، وعَلَى أصْحَابِهِ الأبْرَارِ المُنتَجَبِينَ.

وبعد ... إنَّ الحوارَ ظاهرةٌ إنسانيَّةٌ رافقت الإنسانَ منذُ ظهورِهِ على وجهِ الأرضِ، وهو ضرورةٌ حتميَّةٌ لهُ حتى تستمرَّ حياتُهُ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يستطيعُ أَنْ يعيشَ منعزلًا عن أخيهِ الإنسانِ، فهو يميلُ بفطرتِهِ إلى بناءِ علاقاتٍ إنسانيَّةٍ مع أبناءِ جنسِهِ فيتعاونُ معهم ويتواصلُ؛ فرغبـتُهُ في التَّواصلِ والتَّحاورِ غريـزةٌ فطريَّةٌ لا يمكـنُ نُكرانُها بأيَّةِ حالٍ من الأحوالِ، وهو لا يُـفـكِّـرُ أو يكتُبُ شيئًا بمعزلٍ عن العَالَمِ المحيطِ بهِ، بل إنَّهُ في تواصلٍ فعَّـالٍ ومثمرٍ معَ محيطهِ الخارجيّ بكلّ ما يحتويهِ مِـن مؤثِّـراتٍ ومشكلاتٍ ومُحَـفِّـزاتٍ ومُـنغِّصـاتٍ. واللُّغةُ هي أَبرزُ أَدواتِ التواصلِ التي يعبّرُ بها الإنسانُ عَن أفكارِهِ ومشاعرِهِ وحاجاتِهِ وأغراضِـهِ، ولكي تُحقِّـقَ مقاصِدَها فتصلَ إلى المخاطَبِ من دون أيِّ تشويشٍ أو لبسٍ يجبُ أَنْ يعـتمدَ المتكـلِّـمُ على مجموعةٍ من المبادئِ الحواريَّةِ التي يكتملُ بها المعنى ويتحدَّدُ ، ولو أُهْمِـلَتْ هذهِ المبادئُ لنشأَتْ لدينا مشكلاتٌ في فهمِ دلالةِ النصوصِ ، وحينئذٍ يجبُ أَنْ يمتلكَ المتـكـلِّمُ القدرةَ اللغويَّةَ الكافيةَ مِنْ أَجلِ تحقيقِ الأغراضِ التواصليَّةِ السليمةِ في السياقاتِ الاجتماعيَّةِ المناسبةِ ، فضلًا عن ضرورةِ إدراكِ المخاطَبِ المشاركِ في صناعةِ الحدثِ التواصليّ الذي يجب أَنْ يكونَ واعـيًا بهذهِ المبادئ ليكتشفَ الدلالةَ الموجَّهةَ إليهِ .

إنَّ العمليَّةَ التواصليَّةَ الحواريَّةَ لا تنطلقُ من عبثٍ أو فراغٍ، بل تستندُ إلى مجموعةٍ من المبادئِ والمعارفِ المشتركةِ ، فالمتحاورونُ يلتزمونَ بجملةٍ من القواعدِ الضمنيَّةِ اللازمةِ لإنجاحِ هذا التواصلِ وتحقيقِ فعاليَّتِهِ مِن أجلِ الوصولِ إلى الأهدافِ المشتركةِ مِن الحوارِ ، فكلُّ حوارٍ محكومٌ لمبدأٍ عامٍّ يخضعُ لَهُ كلُّ المُتحاورِينَ وهو ما يُسمَّى بمبدأ التَّعاونِ أو الاستلزامِ الحواريّ . وقد حرصَ اللغويُّونَ العربُ على مراعاةِ هذهِ القواعدِ التي بها يكتملُ الحوارُ وينضجُ ويكونُ ناجحًا ومؤثِّرًا وملائمًا لحالةِ المخاطَبِ الذهنـيَّةِ والنَّفسيَّةِ ؛ لكي يتمكَّنَ من فهمِ ما يريدُ المتكلِّمُ إيصالَهُ إليه وإنجازَهُ على الوجهِ الذي ينبغي لهُ .

إنَّ التُّراثَ اللغويَّ العربيَّ القديمَ بناءٌ قويٌّ ومنسجمٌ ومُتماسكٌ ومتطوّرٌ يستطيعُ مواكبةَ المناهجِ اللسانيَّةِ الحديثةِ وتطوُّرها ، وقد بقيَ هذا التراثُ الضَّخمُ في حجمِهِ وعمقِهِ المعرفيّ صامدًا أمام كلّ التحوُّلاتِ الفكريَّةِ الكبرى التي بلغَت مبلغًا اهتزَّت له العقولُ ، وأثبتَ بما يملكُـهُ أنَّهُ قادرٌ على ربطِ الحاضرِ بالماضي ربطًا تفاعليًّا مُستفيدًا من مناهجِ الفكرِ اللسانيّ الحديثِ بما يساعدُ على إنتاجِ فكرٍ لغويٍّ عربيٍّ إبداعيٍّ يحافظُ على أصالتِهِ الفكريَّةِ وينسجمُ مع متطلَّباتِ التطوُّرِ العلميّ الجديدِ. فقد درسَ اللغويُّونَ العربُ القدامى اللُّغةَ دراسةً علميَّةً عميقةً وفقَ ما تقومُ بهِ مِن أهدافٍ ووظائفَ تأثيريَّةٍ، ومن أبرزِ هؤلاءِ الأعلامِ أبو الفتحِ عثمانُ بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ذلك العَالِمُ الذي أَوقدَ الفكرَ اللُّغويَّ العربيَّ بآراءٍ ونظريَّاتٍ أَسَّستْ لقواعدِ اللُّغةِ العربيَّةِ ، وسنقفُ عندَ آرائِهِ التداوليَّةِ في كتابهِ الخصائصِ في مجالِ الاستلزامِ الحواريّ الذي ذكرَ أبرزَ مبادئِهِ (جرايس) ، فقد أوضحَ ابنُ جنِّي أنَّ كثيرًا من الاستعمالاتِ اللغويَّةِ لم يقصِدِ المتكلِّمُ الدلالةَ الظاهريَّةَ لها بل قصَدَ دلالةً أُخرى يمكنُ معرفَتُها اعتمادًا على قدرةِ المتكلِّمِ على إيصالِ فكرتِهِ وكفاءَةِ المتلقِّي في فهمِ دلالةِ العباراتِ اللغـويَّةِ التي قَـصَدَها المُتكلِّمُ ، فكانَ عنوانُ البحثِ (الاستلزام الحواري عند ابن جنّي في كتابه الخصائص مقاربة تداوليَّة) .

إنَّ دراسةَ ظاهرةِ الاستلزامِ الحواريّ عندَ ابنِ جنّيّ مقاربةٌ بينَ منظورين: قديمٍ وحديثٍ ، وتهدفُ إلى إثباتِ أَنَّ دراسةَ هذهِ الظاهرةِ كانت أَنضجَ ممَّا وصلَ إليه الفكرُ اللسانيُّ الحديثُ، وتردُّ كلَّ الدعاوى التي نـفَت وجودَ أيّ وعيٍ بمفهومِ الاستلزامِ الحواريّ في الفكرِ اللغويّ العربيّ القديمِ، واستدلَّت لذلك بأمثلةٍ لغويَّةٍ واضحةٍ .وتطبيقُ المفاهيمِ التداوليَّةِ لاسيَّما مفهومُ الاستلزامِ الحواريّ على التُّراثِ اللغويّ العربيّ يُسهِمُ في تفسيرِ ظواهرِهِ التواصليَّةِ، وهو قراءةٌ جديدةٌ واعيةٌ تكشفُ عن الجهودِ اللغويَّةِ الجبَّارةِ لعلمائِنا القدامى الذينَ سبقوا الدَّرسَ اللغويَّ الحديثَ فيما طرحهَ من نظريَّاتٍ لسانيَّةٍ، فما يُولَـدُ مِن نظريَّاتٍ حديثةٍ ليسَ مقطوعَ الصلةِ عن تراثِنـا اللغويّ العربيّ ، وقد حَاوَلْـنـا هُنا رصدَ الظواهرِ اللغويَّةِ التي درسَها ابنُ جنّيّ وبيانَ صلتِها الوثيقةِ بظاهرةِ الاستلزامِ الحواريّ التي اقترحَها الفيلسوفُ اللغويُّ الأمريكيُّ (جرايس) بما يُنصفُها ويضمنُ لها استـقلاليَّـتَـها ، إذ لم تُدرَسْ بعُمقٍ ولم تأخذْ حقَّها من البحث الكاشفِ عن كنوزها المعرفيَّةِ المخبوءةِ .

واقتضى البحثُ أَنْ أُبيِّنَ مفهومَ الاستلزامِ الحواريّ وأهمَّ المبادئِ التي ارتكزَ عليها في الفكرِ اللسانيّ الحديثِ لا سيَّما عند (جرايس) ، ثمَّ أعرضَ أَبرزَ الأمثلةِ التي جاءَ بها ابنُ جنّيّ في كتابِهِ الخصائصِ وقد تجلَّى فيها مفهومُ الاستلزامِ الحواريّ ، وقد درسْتُ ذلك دراسةً وصفيَّةً تفسيريَّةً مقارنةً تقومُ على قراءةِ النصوصِ اللغويّةِ ومقارنَتِها بأُطروحاتِ النظريَّةِ اللسانيَّةِ الحديثةِ ، وقد أَظْهَرتْ هذهِ المقاربةُ الجوانبَ الحيَّةَ لنصوصِ التُّراثِ .

مفهوم الاستلزام الحواري [Conversational implicative] :

تُمثِّلُ نظريَّةُ الاستلزامِ الحواريّ إحدى النظريَّاتِ التداوليَّةِ المهمَّةِ التي تبلورَتْ على يدِ الفيلسوفِ اللُّغويّ الأمريكيّ (بول جرايس) [١٩١٣ ــ ١٩٨٨] ، وتُعدُّ هذهِ النظريَّةُ تطورًا طبيعيًا نتجَ عن نظريَّاتٍ سابقةٍ ولا سيَّما نظريَّةُ الأفعالِ الكلاميَّةِ ، وقد اقترحَ (جرايس) مبدأً عامًّا للحوارِ سمَّاهُ مبدأَ التَّعاون [Principle of cooperative] ، وقد فرَّعَ عنهُ قواعدَ حواريَّةً تسعى إلى ضبطِ الحوارِ وتقنينِهِ . وقد رأى (جرايس) أنَّ النَّاسَ في أَثناءِ الحوارِ قد يقصدونَ ما يقولونَ ، وقد يقصدونَ أَكثرَ ممَّا يقولونَ ، وربَّما يقصدونَ عكسَ ما يقولونَ . فهناك اختلافٌ بينَ ما يُقَال وما يُـقْـصَـدُ، إذ إنَّ ما يُـقـال هو ما

تعنيهِ الكلماتُ أو العباراتُ بقيمتِها اللفظيَّةِ ، أَمَّا ما يُقصَدُ فهو ما يُريدُ المُتكلِّمُ أَنْ يُبْلِغَهُ السَّامعَ بطريقةٍ غيرِ مباشرةٍ اعتمادًا على أَنَّ السَّامعَ قادرٌ على أَنْ يصلَ إلى مُرادِ المُتكلِّمِ بما يتوفَّرُ لديهِ من أعرافِ الاستعمالِ ووسائلِ الاستدلالِ، وبذلك أَرادَ أَنْ يربطَ بينَ ما يحملُهُ القولُ من معنى صريحٍ وما يحملُهُ من معنى متضمَّنٍ، وبذلك نشأَتْ عندَهُ فكرةُ الاستلزامِ . فما يُقال هو ما دلَّ على معناه بظاهرِ لفظِهِ ، أَمَّا ما يُقصَدُ فهو ما يحتاجُ إلى إعمالِ الفكرِ ؛ لأَنَّ معناه مستفادٌ من المعنى الأوَّلِ ، فكأَنَّ المتكلِّمَ أَرادَ أَنْ يُبلِغَ السَّامِعَ على نحوٍ غيرِ مباشرٍ معتمدًا في ذلك على المتلقِّي وقدراتِهِ على التَّأويلِ [١] . إنَّ العمليَّةَ الحواريَّةَ بينَ المُتكلِّمِ والمخاطَبِ تستندُ إلى مبادئَ ومعارفَ مشتركةٍ بينهما تَخضَعُ لقواعدَ حواريَّةٍ تهدفُ إلى تفعيلِ عمليَّةِ التواصلِ التي ترمي في الأَساسِ إلى تحقيقِ الهدفِ مِنَ الحوارِ الذي من دونِهِ لا يتحقَّقُ أو لا يكتملُ ، والهدفُ من ذلك هو إيصالُ الفائدةِ المرجوَّةِ مِن عمليَّةِ الحوارِ، فهي ليست عمليَّةً عشوائيَّةً، بل هي عمليَّةٌ خاضعةٌ لجملةِ قواعدَ تسمحُ بإيصالِ الحوارِ وتبادلِهِ بينَ طَرفي العمليَّةِ الحواريَّةِ وتحقيقِ أهدافِهِ [٢] .

ومَفادُ مبدأ التَّعاون أَنَّ على أَطرافِ الحِوارِ أنْ تتعاونَ فيما بينها لتحصيلِ المطلوبِ ، إذ يجبُ أَنْ يتعاونَ المُتكلِّمُ والمُخاطَبُ على تحقيقِ الغايةِ مِنَ الحوارِ بينهما ، فالتَّفاعلاتُ الحواريَّةُ تبلِغُ مقاصِدَها بمقتضى التَّعاونِ القائمِ بينَ أطرافِ الحوارِ ، وهو ما يتطلَّبُ أنْ يكشِفَ المُتحاوِرُونَ عن مقاصِدِهم [٣] . ويحتوي مبدأُ التَّعاونِ على أَربعةِ مبادئَ رئيسةٍ تتفرَّعُ منها قواعدُ أخرى مُندرجةٌ في ضمْنِها ، ويمكنُ توضيحُها على النَّحوِ الآتي [٤] :

١ـ مبدأ الكميَّة [Quantity] : وفِّر كميَّةً معقولةً مِنَ المعلوماتِ ، ويحتوي على القاعدتينِ الفرعيَّتينِ : يجبُ أنْ تكونَ مساهمتُك بالقَدَرِ المَطلوبِ من المعلوماتِ ، ولا تَقُلْ شيئًا يتجاوزُ القدرَ المطلوبَ من المعلوماتِ .

٢ـ مبدأ الكيفيَّة [Quality] : حاولْ أنْ تكونَ مساهمتُك صادقةً وحقيقيَّةً ، وتندرجُ في ضمنِهِ قاعدتانِ : لا تَقُلْ ما تعتقدُ أنَّهُ كاذبٌ أو خاطئٌ ، ولا تقلْ ما ليسَ لكَ حجةٌ أو دليلٌ كافٍ على صدقِهِ .

٣ـ مبدأ المناسَبة أو الملاءَمة [Relevance] : لتكن مساهمتك ملائِمةً ، وكُنْ وثيقَ الصِّلةِ بالموضوع ، واجعل كلامَكَ ذا علاقةٍ مناسبةٍ بالموضوعِ .

٤ـ مبدأ الأسلوب أو الطريقة [Manner] : كُنْ واضحًا ، ويُفسِّرُ هذا المبدأ القواعدُ الفرعيَّةُ : تجنَّب الإبهامَ في التَّعبيرِ ، وتجنَّب اللبسَ والغموضَ والتَّعقيدَ ، وتجنَّب الحشوَ (كُنْ مُوجِزًا) ، ورتِّب كلامَك (كُنْ مُنظَّمًا) .

نستنتجُ من هذهِ القواعدِ المقتَرَحةِ أَنَّ العمليَّةَ التواصليَّةَ الحواريَّةَ تقتضي مِن المُتكلِّمِ أَنْ يسعى إلى إيصالِ رسالتِهِ اللغويَّةِ إلى المخاطَبِ بما يناسبُ فهمَهُ مع مراعاةِ المقامِ الذي هو فيه حتَّى لا تكونَ عمليَّةُ التَّأويلِ معقَّدةً وتتطلَّبَ مجهودًا كبيرًا ربَّما يجعلُها تنتهي بنتائجَ احتماليَّةٍ ، فهذهِ القواعدُ لا يترتَّبُ أثرُ الالتزامِ بها على المتكلِّمينَ فحسبُ، بل ((تمثِّلُ ما ينتَظرونَهُ من مخاطَبيهم ، فهي مبادئُ تأويل أكثر من كونِها قواعدَ معياريَّةً أو قواعدَ سلوكٍ))[٥] ، فالمتكلِّمُ الذي لا يُراعي هذهِ القواعدَ في كلامِهِ يجعلُ المخاطَبَ أمامَ عددٍ هائلٍ من الاحتمالاتِ التأويليَّةِ ؛ ممَّا يؤدِّي إلى فشلِ رسالتِهِ اللغويَّةِ في تحقيقِ هدفِها المنشودِ وضياعِ المعنى المقصودِ .

إنَّ هناكَ تفاوتًا بينَ المعنى الصَّريحِ للعباراتِ اللُّغويَّةِ والمعنى الضِّمنيِّ الذي يقصدُهُ المُتكلِّمُ، واستكشافُ المعنى الضمنيِّ تُحدِّدُهُ العلاقةُ المشتركةُ بينَ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ ، ويعتمدُ على التزامِهما بمبادئِ التَّعاونِ ، ولذلك كانَت التَّداوليَّةُ تدرسُ اللُّغةَ في حدودِ التَّواصُلِ الحيِّ المبنيِّ على مقاصدَ واضحةٍ؛ لأَنَّها ((مرتبطةٌ بتحليلِ ما يَعنيهِ النَّاسُ بألفاظهم أكثرَ مِن ارتباطها بما يُمكنُ أنْ تعنيَهُ كلماتُ أو عباراتُ هذه الألفاظِ مُنفصلةً . التداوليَّةُ هي دراسةُ المعنى الذي يقصدُهُ المُتكلِّمُ ...))[٦] .

وهو ما أشارَ إليهِ ابنُ جنّي في ردِّهِ على من ادَّعى على العرب عنايتَها بالألفاظِ وإغفالَها المعانيَ، إذ قالَ: ((وذلك أنَّ العربَ كما تُعنَى بألفاظِها فتُصلحُها وتُهذِّبُها وتُراعيها وتُلاحِظُ أَحكامَها... فإنَّ المعانيَ أقوى عندها وأكرمُ عليها وأفخمُ قَدْرًا في نفوسها . فأوَّلُ ذلك عنايتُها بألفاظِها ، فإنَّها لمَّا كانت عنوانَ معانيها وطريقًا إلى إظهارِ أَغراضِها ومراميها أَصلَحُوها ورتَّبُوها وبالغُوا في تحبيرِها وتحسينِها ؛ ليكونَ ذلك أَوقعَ لها في السَّمعِ وأذهبَ بها في الدَّلالةِ على القَصْدِ))[٧] . فعناية العرب بالألفاظِ جاءَت عنايةً بالمعاني والمقاصدِ ، فالمُتكلِّمُ يسعى إلى إيصالِ المعاني الكامنةِ في صدرِهِ إلى السَّامعِ بألفاظٍ حسنةٍ وصالحةٍ ومرتَّبةٍ ومؤثِّرةٍ .

إنَّ المُتكلِّمَ لا يبني كلامَهُ في عزلةٍ تامَّةٍ عَنِ العالَمِ بصفةٍ عامَّةٍ وعنِ المخاطَبِ بصفةٍ خاصَّةٍ ، بل في ضوءِ الفرضيَّاتِ التي بناها سابقًا عن شخصيَّةِ المخاطَبِ الاجتماعيَّةِ الذي يمتلكُ آلياتٍ منطقيَّةً استدلاليَّةً وقواعدَ خطابيَّةً بلاغيَّةً تُمكِّنُهُ من إدراكِ ما يتضمَّنُهُ الكلامُ مِن معانٍ غيرِ مباشرةٍ [٨] . فحينَ يسأَلُ زوجٌ زوجتَهُ : (أَيْنَ مفاتيحُ السيَّارةِ ؟) فتُجيبُ : (على المائدةِ) ففي هذا الحوارِ تتمثَّلُ مبادئُ التعاونِ التي قرَّرها (جرايس) ، فقد أَجابَتِ الزَّوجةُ إجابةً واضحةً (الأسلوب) ، وكانت صادقةً (الكيفيَّة) ، واستعملتِ القدرَ المطلوبَ مِنَ الكلماتِ من دونِ زيادةٍ (الكميَّة) ، وأَجابت إجابةً ذاتَ صلةٍ وثيقةٍ بسؤالِ زوجِها (المناسبة) ، لذلك لم يتولَّدْ عن قولِها أيُّ استلزامٍ ؛ لأنَّها قالَتْ ما تَقْصُدُ [٩] .

إنَّ هذه المبادئَ أو القواعِدَ ((تستهدفُ من وجهةِ نظرِ (كرايس) مبتغى واحدًا يتمثَّلُ في ضبطِ مسارِ الحوارِ بحيثُ يؤكِّدُ على أَنَّ احترامَ هذهِ القواعدِ بالإضافةِ إلى المبدأ العامِّ هو السبيلُ الكفيلُ بجعلِنا نبلغُ مقاصدَنا حيثُ يُفضِي كلُّ خروجٍ عنها أو عَن إحداها إلى اختلالِ العمليَّةِ الحواريَّةِ ، وفي هذه الحالةِ على المحاورِ أَنْ ينقلَ كلامَ مخاطبِهِ من معناهُ الظاهرِ إلى المعنى الخفيِّ الذي يقتضيهِ المقامُ ... وعليه فإنَّ على المتكلِّمِ احترامَ جملةٍ من الشروطِ المقتضاةِ ، منها أَنْ يُظهِرَ قصدَهُ للمُخَاطَبِ حتَّى لا يُفْهَمَ من القولِ خلافُ القَصْدِ ، ولهذا اتُّخِذَ مبدأُ التعاونِ شرطًا أساسيًّا لتحقيقِ الأهدافِ المطلوبةِ بشكلٍ يتطلَّبُ تبادلَ المقاصدِ فيما بينهما ، إذ المقاصدُ مراتبُ ... لأجلِ هذا اعتمدَ (كرايس) على فرضيَّةٍ مؤدَّاها أَنَّ القَصْدَ قَصْدٌ مركَّبٌ وانعكاسيٌّ يتمثَّلُ في سعي المتكلِّمِ إبلاغَ المخاطَبِ أمرًا بجعلِهِ يتعرَّفُ على قصدِهِ . وعليهِ فالآليَّاتُ التأويليَّةُ التي يستخدمُها المخاطَبُ لإدراكِ مدلولِ الخطابِ الموجَّهِ إليهِ تقومُ على فرضيَّةٍ تبتني على مقاصدِهِ ، إذ بدونها لن يتمكَّنَ من إعطاءِ تأويلٍ ملائمٍ لما يُوجَّهُ إليهِ)) [١٠] . فمبدأُ التعاونِ هو المبدأُ الذي يرتكزُ عليهِ المُرسِلُ للتعبيرِ عَن قصدِهِ معَ ضمانِهِ قدرةَ المُرسَلِ إليهِ على تأويلِهِ وفَهْمِهِ ، وللعلاقةِ بينَ طرفَي الخطابِ أَثرٌ كبيرٌ في مراعاةِ قواعدِ هذا المبدأِ أو خرقِها عندَ التلفُّظِ بالخطابِ والتركيزِ على المعنى وما ينتجُ عن ذلك من خطاباتٍ متنوعةِ الأشكالِ [١١] .

إنَّ هناك ارتباطًا قويًّا بين مبدأ التَّعاونِ والاستلزامِ الحواريِّ ؛ إذ إنَّ المبادئَ التي يجري عليها الحوارُ قد تَنتَهِكُ، و ((انتهاكُ مبادئِ الحوارِ flouting of maxims هو الذي يولِّدُ الاستلزامَ ، مع ملحظٍ شديدِ الأهميَّةِ هو الإخلاصُ لمبدأِ التعاونِ ، بمعنى أَنْ يكونَ المتكلِّمُ حريصًا على إبلاغِ المخاطَبِ معنًى بعينِهِ ، وأَنْ يبذلَ المخاطَبُ الجهدَ الواجبَ للوصولِ إلى المعنى الذي يريدُهُ المتكلِّمُ ... وعلى ذلك إذا انتَهكَ المُتكلِّمُ مبدأً من مبادئ الحوارِ أدركَ المُخاطَبُ اليَقِظُ ذلك وسعى إلى الوصولِ إلى هدفِ المُتكلِّمِ من هذا الانتهاكِ)) [١٢] . فالاستلزامُ الحواريُّ يحصلُ حين يتمُّ خرقُ إحدى هذهِ القواعدِ الأربعِ مع احترامِ مبدأ التعاونِ . فمثلًا حين تقولُ أُمٌّ لولدِها : (أَتشعُرُ بالنُّعاسِ ؟) فيُجيب : (لا أَرغبُ في تنظيفِ أَسناني) ، فالطفلُ الذي يرفضُ تنظيفَ أسنانِهِ يريدُ أن يقولَ إنَّهُ لا يشعرُ بالنُّعاسِ ، فالمعنى اللغويُّ المباشرُ (لا أَرغبُ في تنظيفِ أَسناني) قد تضمَّنَ فعلًا لغويًّا غيرَ مباشر هو (لا أشعر بالنُّعاسِ) [١٣] . فقد خرقَ الطِّفلُ مبدأَ المناسبةِ وأجابَ إجابةً غيرَ مناسبةٍ عن سؤالِ أُمِّهِ ! وإجابتُهُ بعدم رغبتِهِ في تنظيفِ أسنانِهِ تستلزمُ رفضَهُ النَّومَ .

وللاستلزامِ الحواريِّ عند (جرايس) خواصُّ تميِّزُهُ عن غيرِهِ من أنواعِ الاستلزامِ الأخرى [١٤] :

١ـ الاستلزامُ ممكنٌ إلغاؤُهُ ، ويكون بإضافةِ قولٍ يسدُّ الطريقَ أمامَ الاستلزامِ أو يحولُ دونَهُ ، فإذا قالت قارئةٌ لكاتبٍ : (لم أَقْرأْ كلَّ كُتبَكَ) ، فقد يستلزمُ ذلك عنده أنَّها قرأت بعضَها ، فإذا أَعْقبت كلامَها بقولِها : (إنِّي لم أقْرأْ أيَّ كتابٍ منها) فقد ألغت ذلك الاستلزامَ .

٢ـ الاستلزامُ لا يقبلُ الانفصالَ عن المحتوى الدلاليّ ، فالاستلزامُ الحواريُّ متَّصلٌ بالمعنى الدلاليّ لِمَا يُقَال لا بالِّصيغةِ اللغويَّةِ التي قِيلَ بها ، فلا ينقطعُ مع استبدالِ مفرداتٍ أو عباراتٍ بأُخرى ترادفها . فإذا قالت أُختٌ لأختها : (لا أُريدُكِ أَنْ تَصعدي لغرفتي على هذا النحو) ، فقالت الأخرى : (أَنا أَمشي على أَطرافِ أَصابِعي خشيةَ أَنْ أُحدِثَ ضوضاء) . فعلى الرغم من تغيُّر الصياغةِ في قولِ الأختِ الثانيةِ فإنَّ ما يستلزمُهُ القولُ من عدمِ الرضا عن هذا السلوكِ ما يزالُ قائمًا .

٣ـ الاستلزامُ متغيّرٌ ، والمقصودُ بالتغيُّرِ أنَّ التعبيرَ الواحدَ يمكنُ أَنْ يؤدِّيَ إلى استلزاماتٍ مختلفةٍ في سياقاتٍ مختلفةٍ ، فإذا سألْتَ طفلًا يحتفلُ بيومِ ميلادِهِ مثلًا : (كم عمرُكَ ؟) فهو طلبٌ للعلمِ ، وإذا سألْتَ السؤالَ نفسَهُ لصبيٍّ عمرُهُ خمسةَ عشرَ عامًا فقد يستلزمُ السؤالَ مؤاخذةً لهُ على سلوكٍ لا ترضاهُ عنهُ .

٤ـ الاستلزامُ يمكنُ تقديرُهُ ، والمرادُ بهِ أَنَّ المخاطَبَ يقومُ بخطواتٍ محسوبةٍ يَتَّجهُ بها خطوةً خطوةً إلى الوصولِ إلى ما يستلزمُهُ الكلامُ . فإذا قِيلَ مثلًا : (الملكةُ فكتوريا صُنِعَتْ من حديدٍ) فإنَّ القرينةَ تُبعِدُ السَّامِعَ عن قبولِ المعنى اللفظيِّ ، فيبحثُ عمَّا وراءَ الكلامِ من معنى ، فيقولُ لنفسِهِ : إنَّ المتكلِّمَ لا يريدُ بي خداعًا ولا تضليلًا وهو ملتزمٌ بمبدأِ التعاونِ ، فلا بُدَّ من أنَّهُ يريدُ أَنْ يخلَعَ على الملكةِ بعضَ صفاتِ الحديدِ كالصلابةِ والمتانةِ وقوَّةِ التحمُّلِ ، وهو يعرفُ أنَّني أَستطيعُ أَنْ أَفهمَ هذا المعنى غير الحرفيّ ، فلجأَ إلى هذا التَّعبيرِ الاستعاريِّ .

ونحنُ لا ننكرُ أنَّ هناكَ مبادئَ مُكمِّلةً أو بديلةً عن مبدأ التعاونِ مثل مبدأ الملاءَمة ، ومبدأ التأدُّبِ الذي يشتملُ على ثلاثِ قواعدَ (التعفُّف ، التَّخيير ، التودُّد) ، ومبدأ الوجه ، ومبدأ التأدُّب الأقصى ، و ((لا تنفي هذهِ المبادئُ مبدأَ التَّعاونَ الذي اقترحَهُ (جرايس) وقواعدَهُ المتفرّعَةَ عنهُ ، بل تجعلُهُ أساسًا)) [١٥] ، فالمحاورةُ بينَ شخصَينِ لا يمكنُ أَنْ تقومَ على سلسلةٍ مِنَ العباراتِ الناقصةِ أو المضطربةِ أو القابلةِ للتأويلاتِ، بل هي ثمرةٌ لجهودِ تعاونٍ بين المُتحَاورَيْنِ المتكلِّمِ والمُخاطَبِ وهي تتضَّمَنُ مجموعةً مِنَ الأَهدافِ المشتركةِ.

إنَّ مبادئَ التعاونِ التي ذكرها (جرايس) من المبادئِ التداوليَّةِ التي بدَتْ واضحةً في كتابِ الخصائصِ لابنِ جنِّي، وسنقفُ هنا على تطبيقاتِ هذهِ المبادِئِ .

تطبيقات الاستلزام الحواري عند ابن جني في كتابه الخصائص :

مبدأ الكميَّة : إنَّ المتكلِّمَ يعبِّرُ عن مقاصدِهِ بما يناسبُهُ من كلماتٍ مِن دونِ أَنْ يزيدَ أو ينقصَ ، وأيُّ زيادةٍ أو نقصانٍ ستُضفي دلالةً جديدةً على الكلامِ ؛ ((إذ قد نظنُّ أَنَّ توفيرَ قدرٍ كبيرٍ من المعلوماتِ لا يُمثِّلُ انتهاكًا ، وإنَّما هو مجرَّدُ إضاعةٍ للوقتِ . ومهما يكُنْ من أَمرٍ فإنَّنا نستطيعُ الردَّ على هذا الاعتراضِ بملاحظةِ أَنَّ مثلَ هذا الإفراطِ في المعلوماتِ قد يكونُ مُضلِّلًا لأنَّه قد يُثيرُ مسائلَ هامشيَّةً. وقد يُؤثِّرُ هذا الإفراطُ تأثيرًا غيرَ مباشرٍ ، إذ قد يُضلِّلُ المخاطَبونَ لظَنِّهم أنَّهُ يكمُنُ غرضٌ محدَّدٌ وراءَ هذا الإفراطِ في المعلوماتِ)) [١٦] .فالزيادةُ إن وُجِدَت كانت لها دلالةٌ التزاميَّةٌ جديدةٌ ، ومَنْ يعتقِدْ بأنَّها لا تغيِّرُ في الدَّلالةِ ما دامَ المعنى المركزيُّ موجودًا فهو متوهِّمٌ ، وقد ذكر لنا ابنُ جنِّيٍّ بابًا في الاعتراضِ يفسِّرُ لنا أسرارَ وجودِ هذهِ الجملِ الاعتراضيَّةِ في نصوصٍ من القرآنِ الكريمِ والشعرِ العربيِّ ومنثورِ الكلامِ ولم يعدَّهُ العربُ أمرًا قبيحًا أو خطأً ، بل هو تأكيدٌ لأمورٍ ذاتِ أهميَّةٍ بالغةٍ ، إذ قالَ : ((وهو جارٍ عندَ العربِ مجرى التأكيدِ ، فلذلك لا يُشْنَعُ عليهم ، ولا يُستَنْكَرُ عندَهم ؛ أَنْ يُعْتَرَضَ بينَ الفعلِ وفاعلِهِ والمبتدأِ وخبرِهِ وغيرِ ذلكَ ...)) [١٧] .

وذكر ابنُ جنّي بابًا في أنَّ العربَ قد أرادَت من العللِ والأغراضِ ما نسبناهُ إليها وحملناهُ عليها وأثبتَ أنَّ العربَ لم يقولوا شيئًا تكلُّفًا ، بل كانَ مقصودًا من أجلِ إيصالِ الفكرةِ كاملةً وواضحةً ، وضرَبَ على ذلك أمثلةً من الشعرِ العربيّ القديمِ ، فقالَ : ((والَّذي يدلُّ على أَنَّهُم قد أَحسُّوا ما أَحْسَسْنا وأَرادُوا وقَصَدُوا ما نسبْنَا إليهم إرادتَهُ وقَصْدَهُ شيئانِ : أَحدُهما حاضرٌ معَنا ، والآخَرُ غائبٌ عنَّا ، إلَّا أَنَّهُ معَ أَدنَى تأَمُّلٍ في حكمِ الحاضِرِ معَنا . فالغائبُ ما كانتِ الجماعةُ مِنْ عُلمائنا تُشاهِدُهُ مِنْ أَحوالِ العربِ ووجوهِها وتُضطَرُّ إلى معرفتِهِ مِنْ أغراضِها وقُصودِها : مِنَ استخفافِها شيئًا أو استثقالِهِ ، وتقبُّلِهِ أو إنكارِهِ ، والأُنْسِ بهِ أو الاستيحاشِ منهُ ، والرِّضا بهِ أو التَّعجُّبِ مِنْ قائلِهِ ، وغيرِ ذلك مِنَ الأحوالِ الشَّاهدةِ بالقُصودِ ، بل الحالفةِ على ما في النُّفوسِ ؛ أَلا تَرى إلى قَولِهِ [١٨] :

تَقُولُ ــ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا ــ أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسِ !

فلو قالَ حاكيًا عنها : (أَبعلي هذا بالرَّحَى المُتَقَاعِسِ) ــ مِن غير أَنْ يذكرَ صكَّ الوجهِ ــ لَأَعْلَمَنا بذلك أنَّها كانَت مُتعجّبةً مُنْكِرةً ، لكنَّهُ لمَّا حَكى الحالَ فقالَ : (وَصَكَّتْ وَجْهَهَا) عُلِمَ بذلك قوَّةُ إنكارِها وتعاظمُ الصورةِ لها . هذا مَعَ أَنَّكَ سامعٌ لحكايةِ الحالِ غيرُ مشاهِدٍ لها ، ولو شَاهَدْتَها لكُنْتَ بها أَعرفَ ، ولِعِظَمِ الحالِ في نفسِ تلكِ المرأةِ أَبْيَنَ ، وقد قِيل : (ليسَ المُخْبِرُ كالمُعَايِنِ) ، ولو لم يَنقلْ إلينا هذا الشاعرُ حالَ هذهِ المرأةِ بقولِهِ :(وَصَكَّتْ وَجْهَهَا) لَمْ نَعْرِف بهِ حقيقةَ تَعَاظُمِ الأَمْرِ لها ...)) [١٩] . فقولها: (وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِها) لم يكُن كلامًا زائدًا لا دلالةَ فيهِ ، بل حملَت لنا دلالةً التزاميَّةً على أنَّ هذهِ المرأةَ قد احتقرَتْ زوجَها وتعجَّبَتْ من حالتِهِ ونَدِمَتْ على الزواجِ مِنْهُ ، ولو لم يَنقُلِ الشَّاعرُ لنا هذهِ الجملةَ لأحتملَ المعنى أن تكونَ المرأةُ متعجّبةً فحسبُ ، وبذلك لم نَصِلْ إلى القصْدِ الذي أرادَهُ الشاعرُ . فقد يريدُ المتكلِّمُ نقلَ تواصلٍ حواريٍّ بألفاظٍ معيَّنةٍ فلا يستطيعُ نقلَ الصَّورةِ كاملةً من دون ذكرِ المشاهدِ المصاحبةِ لها ، فالتواصلُ الإنسانيُّ ليسَ مقصورًا على التواصلِ اللغويّ فحسبِ بل تساعدُهُ لغةُ الجسدِ في إكمالِ الفكرةِ ، وقد عَدَّ ابنُ جنّي مُشاهدةَ وجوهِ المُتكلِّمينَ دليلًا على ما في نفوسِهم مِنْ مقاصدٍ ، إذ قالَ : ((فليتَ شِعري إذا شاهدَ أبو عمرٍو ، وابنُ أبي إسحاقٍ ، ويونسُ ، وعيسى بن عُمر ، والخليلُ ، وسيبويه ، وأبو الحسن، وأبو زيد ، وخَلَفُ الأحمر ، والأَصمعيُّ ، ومَنْ في الطَّبقةِ والوقتِ مِنْ علماءِ البَلَدَين ، وجوهَ العربِ فيما تتعاطاهُ مِنْ كلامِها ، وتقصدُ لهُ مِنْ أغراضِها ، أَلَا تستفِيدُ بتلكَ المُشاهدةِ وذلكَ الحُضورِ ما لا تُؤدِّيهِ الحكاياتُ ولا تضبطهُ الرِّواياتُ ، فَتُضطَرُّ إلى قُصودِ العربِ وغوامضِ ما في أنفسِها)) [٢٠] . وتبدو ضرورةُ قرينةِ الحركاتِ الحِسّيةِ في بيانِ مقاصدِ المُتكلِّمِ واضحةً فيما رواهُ ابنُ جنّي عن أحدِ مشايخِهِ : ((أنا لا أُحسِنُ أنْ أُكلِّمَ إنسانًا في الظُّلْمةِ)) [٢١] ، وهذا يعني أنَّ لغةَ الجسدِ بمختلفِ تفصيلاتِها دلالاتٌ وأَمَاراتٌ على المعنى المقصودِ ، إذ ((يجري مفهومُ لغةِ الجسدِ على كلِّ ما يكونُ مِنَ الجسدِ حاملًا لرسالةٍ ليسَتْ فيهِ ، بما في ذلك جميعُ الجوارحِ مِن اليدِ أو الذِّراعِ أو الأصابعِ أو العينِ وسائرِ ما تكونُ بهِ الإشارةُ منها . وتجري حركةُ الجارحةِ على جميعِ الحركاتِ بمختلفِ أَنواعِها كائنةً مِنَ الأصابعِ أو اليدِ أو الذِّراعِ أو مِن جميعِها مزامنةً للقولِ ومصاحبةً له مصاحبةً عفويَّةً لا إراديَّة أو غيرَ مصاحبةٍ لَهُ . ويمكنُ توسيعُ حركةِ الجارحةِ لتشملَ قسماتِ الوجهِ في مظهرها التعبيريّ وما شابَهَ ذلك من إشاراتٍ بالعينِ أو الشَّفةِ وما إليها)) [٢٢] .

فلا يمكنُ الاكتفاءُ بنقلِ حاورٍ ما من دونِ ذكرِ ملابساتِهِ؛ إذ ((إنَّ الحضورَ الجسديَّ شرطٌ مهمٌّ لجعلِ التخاطبِ مفهومًا، وفي هذا توكُّدٌ للمكانِ والزمانِ ، ولعلَّ قائلًا يقول : لم يعُدِ الحضورُ الجسديُّ مهمًا في عصرنا الحاضرِ لتمامِ عمليَّةِ التخاطبِ، إذ إنَّ وسائلَ الاتصالِ الحديثةَ ألغت هذا الشرطَ ، لكنَّ ذلك لا يعني إلغاءَهُ بالكليَّةِ أو عدمَ أهميَّتِهِ ، فإنْ كانَ الاتصالُ بنقلِ الصُّورةِ فهو حضورٌ جسديٌّ ، وإنْ لم يكن كذلك فالفائدةُ التخاطبيَّةُ لا تكونُ كاملةً حينئذٍ ؛ لأنَّ الكثيرَ من المعاني تُنقَلُ عَنْ طريقِ الجسدِ وتوخُّدِ المقامِ المكانيّ))[٢٣] . وينبغي للمتكلِّمِ الالتزامُ بالقدرِ المطلوبِ من الكلماتِ للتعبيرِ عن قصدِهِ ، إذ إنَّ حذفَ أَيِّ جزءٍ مِنْ أجزاءِ الكلامِ يُريدُ تبليغَهُ للمُخاطبِ ويتوقَّفُ المعنى عليهِ سيؤدِّي إلى اللَّبسِ في فهمِ معنى الكلامِ ،

ومثالُ ذلكَ ما ذكرَهُ ابنُ جنّي مِنْ أَنَّ حذفَ التمييزِ لا يجوزُ إنْ لم يدلَّ عليهِ دليلٌ ؛ لأَنَّ حذفَهُ يُؤدّي إلى إفسادِ غرضِ المُتكلِّمِ ، إذ قالَ : ((وذلك قولُك : (عندي عشرونَ ، واشتريْتُ ثلاثينَ ، وملكْتُ خمسةً وأربعينَ) ، فإنْ لم يُعْلَمِ المُرادُ لزمَ التَّمييزُ إذا قَصَدَ المُتكلِّمُ الإبانةَ ، فإنْ لم يُرِدْ ذلك وأرادَ الإلغازَ وحَذْفَ جانبِ البيانِ لم يُوجِبْ على نفسهِ ذكرَ التَّمييزِ ، وهذا إنَّما يُصلِحُهُ ويُفسِدُهُ غرضُ المُتكلِّمِ ، وعليه مدارُ الأَمرِ فاعرفْهُ)) [٢٤] . فأَصلُ التَّمييزِ أَنْ يُذكَرَ لرفعِ الإبهامِ وإزالتهِ عنِ المفردِ أَو الجملةِ ، وما كانَتْ هذه حالُهُ لا يَنبغي حذفُهُ مِنْ دونِ وجودِ دليلٍ ؛ لئلَّا يذهبَ الغرضُ المعقودُ عليه الكلامُ ، وإنَّما يجوزُ الحذفُ إذا عُلِمَ قَصْدُ المُتكلِّمِ .

وذكرَ ابنُ جنّي أَنَّ المحذوفَ إذا دلَّتِ الدَّلالةُ عليهِ كانَ في حكمِ الملفوظِ بهِ إلَّا أَنْ يعترضَ هناكَ مِنْ صناعةِ اللَّفظِ ما يمنعُ ذلك ، فدلالةُ حالِ المُتكلِّمِ قد تَنوبُ منابَ اللَّفظِ [٢٥] ، ((ومِنْ ذلكَ ما أُقِيمَ مِنَ الأَحوالِ المشاهَدةِ مُقامَ الأَفعالِ النَّاصبةِ نحو قولك إذا رأَيْتَ قادمًا : (خيرَ مَقْدمٍ) أي : قَدِمْتَ خيرَ مَقْدمٍ . فنابَتِ الحالُ المُشَاهَدةُ منابَ الفعلِ النَّاصبِ ... فهذا ونحوُهُ لم يُرْفَضْ ناصبُهُ لثقلِهِ ؛ بل لأنَّ ما نابَ عَنهُ جارٍ عِندَهم مجراهُ ومُؤدٍّ تأديتَهُ)) [٢٦] ، فقد أُنْجِزَ الخطابُ هنا من دونِ حصولِ أيِّ لبسٍ ، ولجأَ المتكلِّمُ إلى الحذفِ ؛ لأنَّ المخاطَبَ عالمٌ بالمحذوفِ ، وحينئذٍ تنتفي فائدةُ ذكرِهِ ، فذكرُ المتكلِّمِ لأمرٍ يعلمُهُ المخاطَبُ قد يكونُ عبثًا، وهو يشير إلى ضعفِ إدراكِ المتكلِّمِ لحالةِ المخاطَبِ وعلمِهِ وفهمِهِ للمقاماتِ وما يناسبُها مِن أساليبَ، والغايةُ الأساسيَّةُ للمتكلِّمِ هي إيصالُ رسالتِهِ اللغويَّة بأقلِّ عددٍ من الألفاظِ التي تُفهِمَ المخاطَبَ وتمنعُ من حصولِ لبسٍ .

مبدأ الكيف : الأصلُ أنْ يأتيَ المتكلِّمُ بكلامٍ يعتقدُ بصحَّتِهِ ، ولكنَّ هذا لا يعني أنَّه إنْ جاءَ بقولٍ كاذبٍ أو خاطئٍ فإنَّه لا يقصدُ بهِ شيئًا ما ، فـ ((عندما يَصنعُ مُتكلِّمٌ قولًا كاذبًا تكونُ لهُ جملةٌ مِن المقاصدِ أَهمُّها إقناعُ مُخَاطَبِهِ أَنَّ القضيَّةَ التي يعبِّرُ عنها قولُهُ صادقةٌ والحالُ أنَّ المُتكلِّمَ يعتقدُ أنَّها كاذبةٌ ... هل بإمكانِنا في حالةِ الكذبِ أَنْ نزعُمَ أَنَّ مقاصدَ المُتكلِّمِ أو العملَ الذي يوقعُهُ بالفعلِ لا علاقةَ لَهُ بالواقعِ أو بصدقِ القولِ وكذبِهِ . إنَّ مِن الشروطِ الأساسيَّةِ للكذبِ باعتبارِهِ عملًا لغويًّا أَنْ يعتقدَ القائلُ في كذبِ الجملةِ التي ينطقُ بها كما أَنَّهُ مِن شروطِ نجاحِ هذا العملِ اللغويِّ الأَساسيَّةِ أَنْ يَعتقدَ المُخاطَبُ في صدقِها...))[٢٧] . ويحصلُ هذا الأمرُ مع الاستعارةِ التي ((هي أَنْ تذكرَ أحدَ طرفي التشبيهِ وتريدُ بهِ الطرفَ الآخرَ مُدَّعيًّا دخولَ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ ، دالًّا على ذلك بإثباتِكَ للمشبَّهِ ما يخصُّ المشبَّهَ بهِ ، كما تقول : (في الحمامِ أسدٌ) وأنت تُريدُ بهِ الشجاعَ مُدَّعِيًّا أَنَّهُ مِن جنسِ الأُسودِ ، فتُثبِتُ للشجاعِ ما يخصُّ المشبَّهَ بهِ)) [٢٨] . فقد ادَّعيْتَ في الإنسانِ أَنَّهُ أسدٌ ، ولا يمكنُ أَنْ يكونَ الإنسانُ أسدًا في يومٍ ما ، فأنتَ هنا لم تُردِ الحديثَ عن الأسدِ الحقيقيِّ ، بل أردْتَ المبالغةَ في وصفِ المقصودِ بالشجاعَةِ ، فنقلْتَ إلى ذهنِ المخاطَبِ صورةَ الأسدِ في بطشِهِ وإقدامِهِ وشدَّتِهِ ، فصوَّرْتَ المعنى تصويرًا حقَّقْتَ بهِ غرضَكَ مع مبالغةٍ معقولةٍ وتأثيرٍ في نفسِ السَّامعِ. وقد ذكرَ ابنُ جنّيٍّ أَنَّك في الاستعارةِ تذكرُ اللفظَ الحقيقيَّ وتريدُ معناهُ المجازيَّ، فقالَ: ((وسببُ تمكُّنِ هذهِ الفروعِ عندي أَنَّها في حالِ استعمالِها على فرعيَّتِها تأتي مأتيَّ الأصلِ الحقيقيِّ لا الفرعِ التشبيهيِّ ، وذلك قولُهم : (أنتَ الأَسدُ ، وكفُّكَ البحرُ)، فهذا لفظُهُ لفظُ الحقيقةِ ومعناهُ المجازُ والاتِّساعُ . ألا تَرى أَنَّه إنَّما يُريدُ: (أنتَ كالأسدِ، وكفُّكَ مثلُ البحرِ) ...)) [٢٩] .

إنَّ اللفظَ المستَعمَلَ في الاستعارةِ لهُ معنًى أصليٌّ غيرُ مقصودٍ ومعنى فرعيٌّ مقصودٌ والعلاقةُ بينهما علاقةُ مشابهةٍ ، فالاستعارةُ ((أَنْ يكونَ للفظِ أصلٌ في الوضعِ اللغويِّ معروفٌ تدلُّ الشواهدُ على أَنَّهُ اختصَّ بهِ حينَ وُضِعَ ، ثمَّ يستعملُهُ الشَّاعرُ أو غيرُ الشَّاعرِ في غيرِ ذلكَ الأصلِ ، وينقلُهُ إليهِ نقلًا غيرَ لازمٍ))[٣٠] . فإذا شاعَ هذا الاستعمالُ واستطاعَ أَنْ يلحظَهُ المخاطَبُ فإنَّ المعنى الأصليَّ (الحقيقيّ) يستلزمُ وجودَ المعنى الفرعيّ (المجازيّ) في ذهنِ المخاطَبِ ، ولن يحصلَ عندئذٍ لبسٌ في تحصيلِ المعنى المقصودِ ، وهو ما كانَ حاصلًا في لغةِ العربِ، يقول ابنُ جنّيٍّ : ((وطريقُ ذلكَ أَنَّ هذه اللغةَ أَكثرُها

جارٍ على المجازِ ، وقَلَّما يخرجُ الشَّيءُ منها على الحقيقةِ ... فلمَّا كانَتْ كذلك وكانَ القومُ الذينَ خُوطِبوا بها أَعرفَ النَّاسِ بِسَعَةِ مذاهِبها وانتشارِ أَنحائِها ؛ جرَى خِطابُهم بها مَجْرى ما يَأْلَفُونَهُ ويعتادُونَهُ منها وفَهِمُوا أَغراضَ المُخاطَبِ لهُم بِها على حَسْبِ عُرفِهم وعادتِهم في استعمالِها))[٣١] .

وهذا ما يُسمَّى بقانون حفظ المقتضى الذي يعني ((أنْ يبقى المُقتَضَى محفوظًا في القولِ متَى تقلَّبت عليهِ أَساليبُ الكلامِ ، إنْ خبرًا أو إنشاءً ، إيجابًا أو سلبًا، بحيثُ يبقى في مقدورِ المتلقِّي أَنْ يجدَ لكلِّ صيغةٍ أسلوبيَّةٍ يَرِدُ فيها القولُ المُقتَضِي (بكسرِ الضاد) تأويلًا يلزمُ منهُ وجودَ المُقْتَضَى (بفتحِ الضاد)...))[٣٢]. وبيَّنَ ابنُ جنِّي الغايةَ التي خرجَ إليها حذفُ المضافِ بعدَ إقامةِ المُضافِ إليهِ مُقامَهُ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف : ٨٢] ، فالدَّلالةُ الحقيقيَّةُ للقريةِ تمنعُ من قبولِها للسؤالِ لأنَّها جمادٌ وينبغي أَنْ يُسْأَلَ أهلُها ، فما السرُّ في استعمالِ هذا التعبيرِ ؟ أجابَ ابنُ جنِّيٍّ على ذلك بقولِهِ : ((فيهِ المعاني الثَّلاثةُ . أَمَّا الاتِّساعُ ؛ فلأنَّهُ استعملَ لفظَ السُّؤالِ معَ ما لا يصحُّ في الحقيقةِ سُؤالُهُ ... وأَمَّا التَّشبيهُ ؛ فلأنَّها شُبِّهَت بمَنْ يصحُّ سؤالُهُ لمَّا كَانَ بها ومُؤلِّفًا لها . وأَمَّا التَّوكيدُ ؛ فلأنَّهُ في ظاهرِ اللَّفظِ إحالةٌ بالسُّؤالِ على مَنْ ليسَ مِنْ عادتِهِ الإجابةُ ، فكأنَّهم تضمَّنُوا لأبيهِم عليهِ السَّلامُ أنَّهُ إنْ سألَ الجَماداتِ والجبالَ أَنبأتْهُ بصحّةِ قولِهم ــ وهذا تناهٍ في تصحيحِ الخبرِ ــ ؛ أي : لو سألْتَها لأَنطقَها اللهُ بصدقِنا ، فكيفَ لو سألْتَ مَنْ مِنْ عادتِهِ الجوابُ ؟)) [٣٣] . فسؤالُ القريةِ لم يكُن كذبًا ، ومَن ادَّعى ذلك فهو لا يَفْهمُ دقَّةَ استعمالِ اللغةِ العربيَّةِ في التَّعبيرِ عن المعاني التي يُرادُ بها المبالغةُ ، فقد أرادَ إخوةُ النبيِّ يوسفَ (عليه السلام) إثباتَ صحّةِ كلامِهم ، وكأنَّهم قالوا : يا أبانا إنْ كُنْتَ تشكُّ في أقوالِنا فاطلبْ أدلَّةً أُخرى من المكانِ الذي كُنَّا فيهِ ؛ لأنَّ هذا الحدثَ قد حصلَ أَمامَ جمعٍ كبيرٍ من القوافلِ والنَّاسِ الذينَ شهدوا معنا . وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان : ٤٩] ليسَ المُرادُ بها الإخبارَ بأنَّهُ صاحبُ عزٍّ وكرمٍ ؛ لأنَّهُ كانَ يُوصفُ بهذهِ الأوصافِ (العزيز الكريم) في دارِ الدُّنيا ، وهو في الحقيقةِ ــ لا سيَّما في الدَّارِ الآخرةِ ــ الذَّليلُ المُهانُ ، بل المُرادُ فيها : ((ذُقْ بما كُنْتَ تُعَدُّ في أهلِ العزِّ والكرمِ)) [٣٤] ، فعندَ مراجعةِ الآيةِ وتفحُّصِ أسبابِ نزولها تَتبيَّنُ دلالتُها المقصودةُ ، فقد رُوِيَ في سببِ نزولِها أنَّ النبيَّ (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) لقي أبا جهلٍ ، فقال أبو جهل : لقد علمْتَ أنِّي أمنعُ أهل البطحاءِ وأنا العزيزُ الكريمُ ، فقُتِلَ يومَ بدرٍ وأذلَّه اللهُ عزَّ وجلَّ وعيَّرَهُ بكلمتِهِ ، فَنَزلَت فيه هذهِ الآيةُ [٣٥] .

فالمعنى المُرادُ هو المعنى المُضمَرُ لا المعنى الصَّريحُ ، والخروجُ من الصريحِ إلى المُضمَرِ يتضمَّنُ أسرارًا تعبيريَّةً وتأثيريَّةً في المخاطَبِ لا يحقِّقُها المعنى الصريحُ ؛ إذ ((تعتبرُ استراتيجيَّةُ الإضمارِ مسلكًا لاشتقاقِ المطلوبِ من المعاني لا بحدسٍ تلقائيٍّ ، بل باستدلالٍ منطقيٍّ يتفاوتُ بحسبِ ألوانِ الإضمارِ ، ويتوسَّلُ إلى ما هو مُستبطَنٌ في ذاتِ المتكلِّمِ والمخاطَبِ من متغيِّراتٍ . تلعَبُ هذه المتغيِّراتُ دورَ توجيهِ الكلامِ الوجهةَ المرتضاةَ فتُخصِّصُ معانيهِ العامَّةَ المُحتَمَلةِ وتقرأ ما وراءَ المعنى البارزِ في العبارةِ اللغويَّةِ)) [٣٦] .

مبدأ المناسبة: يُشترَطُ في الحوارِ أَنْ يتضمَّنَ هدفًا مشتركًا بين المتكلم والمخاطبِ لكي يُرسلَ المُتكلِّمُ الرسالةَ اللغويَّةَ إرسالًا صحيحًا ويفهَمَها المخاطَبُ فَهْمًا صحيحًا ، فالحوارُ هو ((أَنْ يتناولَ الحديثُ طرفانِ أَو أَكثرُ عَن طريقِ السُّؤالِ والجوابِ بشرطِ وحدةِ الموضوعِ والهدفِ ، فيتبادلانِ النِّقاشَ حولَ أَمرٍ معيَّنٍ ، وقد يصلانِ إلى نتيجةٍ ، وقد لا يقنعُ أَحدُهما بالآخَرِ ، ولكنَّ السَّامعَ يأخذُ العبرةَ ويكوِّنُ لنفسِهِ موقفًا . وللحوارِ أثرٌ بالغٌ في نفسِ السَّامعِ أو القارئِ الذي يتَتَبَّعُ الموضوعَ بشغفٍ واهتمامٍ)) [٣٧] . فإذا أردْتَ تفاعلَ المخاطَبِ معَ كلامِكَ فينبغي أَنْ لا تَخْرجَ عَن موضوعِ الحوارِ؛ فـ ((لكي نُفسِّرَ أَنَّ عملَ تواصلٍ ما يَحظى باهتمامِ المُخاطَبِ ويُفضِي إلى أَثَرٍ تأويليٍّ نفترضُ أَنَّهُ يشتملُ على ضمانٍ بأَنَّهُ مناسبٌ . وذلك لأنَّ تأويلَ قولٍ ما ليسَ عملًا مجانيًّا ، وإنَّما هو عملٌ يكونُ جزاؤُهُ بعضَ الآثارِ العرفانيَّةِ)) [٣٨] . وقد دافعَ ابنُ جنِّي عن دقَّةِ استعمالِ

العربِ لألفاظِهِم في الشعرِ وغيرِهِ، فيختارونَ منها ما يُناسبُ المقامَ ، إذ قالَ : ((فإنْ قُـلْتَ : فإنَّا نجدُ مِن أَلفاظِهم ما قد نـمَّقُوهُ وزخرفُوهُ ووشُوهُ ودبَّجُوه ولسْنَا نجدُ مع ذلك تحتَهُ معنى شريفًا، بل لا نجدُ قَصْدًا ولا مُقارِبًا؛ أَلَا ترى إلى قولِهِ[٣٩]

وَلَـمَّـا قَضَـيْـنَـا مِـنْ مِـنَـى كـلَّ حَـاجَـةٍ وَمَـسَّـحَ بِـالأَرْكَـانِ مَـنْ هُـوَ مَـاسِـحُ

أَخَـذْنَـا بِـأَطْـرَافِ الأَحَـادِيـثِ بَـيْـنَـنَـا وَسَـالَـتْ بِـأَعْـنَـاقِ المَـطِـيِّ الأَبَـاطِـحُ

فقد ترى إلى علوِّ هذا اللفظِ ومائِهِ وصِقالِهِ وتلامُحِ أَنحائِهِ ، ومعناه معَ هذا ما تحِسُّهُ وتَراهُ : إنَّما هُوَ : لـمَّا فرَغْنا مِنَ الحجِّ ركَبْنا الطريقَ راجعِينَ وتحدَّثْنَا على ظهورِ الإبلِ . ولهذا نظائرُ كثيرةٌ شريفةُ الألفاظِ رفيعتُها مشروفةُ المعاني خفيضتُها . قيلَ : هذا الموضعُ قد سبقَ إلى التعلُّقِ بِهِ مَنْ لم يُنعِمِ النَّظرَ فيهِ وَلا رأَى ما أَرَاهُ القومُ منْهُ ، وإنَّما ذلك لجفاءِ طَبْعِ النَّاظرِ وخفاءِ غَرضِ النَّاطقِ . وذلك أَنَّ في قولِهِ (كلّ حاجة) ما يفيدُ منهُ أهلُ النَّسيبِ والرقَّةِ وذُوو الأَهواءِ والمِقَةِ ما لا يفيدُهُ غيرُهم ولا يشاركُهم فيه مَنْ ليسَ مِنهم . ألا ترى أنَّ مِنْ حوائجِ (مِنَى) أشياءَ كثيرةً غيرَ ما الظاهرُ عليهِ ، والمعتادُ فيه سواها ؛ لأنَّ منها التلاقي ، ومنها التشاكي ، ومنها التخلِّي ، إلى غيرِ ذلك ممَّا هو تالٍ لَهُ ومعقودٌ الكونُ بهِ . وكأَنَّهُ صانعٌ عَن هذا الموضعِ الذي أَومَأَ إليهِ وعَقَدَ غرضَهُ عليهِ بقولِهِ في آخرِ البيتِ : (ومسَّحَ بالأركانِ مَن هو ماسحُ) أي : إنَّما كانَت حوائجُنا التي قضيناها وآرابُنا التي أَنضيناها مِن هذا النَّحوِ الذي هو مسحُ الأركانِ وما هو لاحق بهِ وجارٍ في القربةِ مِنَ اللهِ مجراهُ ؛ أي : لم يتعَدَّ هذا القدرَ المذكورَ إلى ما يحتملُهُ أَوَّلُ البيتِ مِنَ التعريضِ الجاري مَجرى التَّصريحِ . وأَمَّا البيتُ الثاني فإنَّ فيه : (أَخَذْنا بأَطرافِ الأَحاديثِ بينَنا) ، وفي هذا ما أَذكُرُه لتَرَاهُ فتعجبَ ممَّنْ عَجِبَ منْهُ ووضَعَ من معناهُ . وذلك أَنَّهُ لو قالَ : أَخَذْنا في أَحاديثِنا ونحو ذلك لكانَ فيهِ معنى يُكبِرُهُ أَهلُ النَّسيبِ ، وتعنُو له مَيعةُ الماضي الصَّليبِ . وذلكَ أَنَّهم قد شاعَ عنهم واتَّسعَ في محاوراتِهم علوُّ قَدْرِ الحديثِ بينَ الأَليفَيْنِ والفكاهةِ بجمعِ شَمْلِ المُتواصِلَيْنِ ...)) [٤٠] .

فيتجلَّى لنا هنا محاسنَ هذهِ الأبياتِ وانسجامَها ودقَّةَ اختيارِها وروعةِ تصويرِها ومناسبتَها للمقامِ ، والمعنى : لما فرغْنا من أَداءِ مناسكِ الحجِّ بأَجمعِها ، ومسَّحْنا أَركانَ البيتِ الشريفِ عندَ طوافِ الوداعِ الذي هو آخرِ الأمرِ، وشدَدْنا الرحالَ على المطايا وارتحَلْنا أَخَذْنا في الأحاديثِ التي ينجذبُ المُحِبُّونَ فيها وتطيبُ نفوسُهم ، وأَخذَتِ المطايا في سرعةِ السَّيرِ كالماءِ تسيلُ بهِ الأباطحُ . وبهذهِ الصورةِ الرائعةِ تحقَّقت الإعلاميَّةُ المفيدةُ المناسبةُ ولم تكُن أمرًا ساذجًا عندَ المخاطَبِ ، ((فليسَتِ الإعلاميَّةُ إذن متمثِّلةً في مجرَّدِ المعلوماتِ التي يحتويها النصُّ، وإنَّما تتمثَّلُ في جِدَّةِ هذهِ المعلوماتِ وتنوُّعِها اللَّذَيْن تُوصَفُ بهما المعلوماتُ في بعضِ المواقفِ ، فإعلاميَّةُ أيِّ عنصرٍ إنَّما تكمُنُ في قلَّةِ احتمالِ ورودِهِ في موقعٍ معيَّنٍ بالمقارنةِ بالعناصرِ الأخرى في نفسِ النصِّ... ولذا كلَّما قلَّ احتمالُ المتلقِّي لها ازدادَ مستواها الإعلاميُّ ، فإذا قُلْنا مثلًا: (السَّماءُ فَوقَنا، والأرضُ تحتَنا ، والنَّارُ حارَّةٌ) فهذا النصُّ يحملُ معلوماتٍ ، ولكن لا يُمكنُ أَنْ تُوصَفَ بالإعلاميَّةِ)) [٤١] .

فإذا وُجِّهَ سؤالٌ فإنَّهُ يجبُ أن يكونَ الجوابُ منسجمًا وملائمًا لهُ ، وقد ضربَ لنا ابنُ جنِّيٍّ أمثلةً عن ذلك ، فقالَ : ((فنحُو قولِكِ في جواب مَنْ سأَلَكَ فقال لكَ : أيُّ شيءٍ عندَك ؟: زيدٌ أو عَمرٌو أو محمدٌ الكريمُ أو عليٌّ العاقلُ . فإنَّما جوابُهُ الذي لا يقتضي السؤالُ غيرَهُ أَنْ يُجيبَهُ بنكرةٍ في غايةِ شياعِ مثلِها فيقولُ: (جسمٌ) . أَلَا ترى أَنَّهُ قد يجوزُ أَنْ يكونَ في قولهِ : (أيُّ شيءٍ عندَكَ) إنَّما أَرادَ أَنْ يَستفصلَكَ بينَ أَنْ يكونَ عندَكَ علمٌ أو قراءةٌ أو جودٌ أو شجاعةٌ وأَنْ يكونَ عندكَ جسمٌ ما . فإذا قُلْتَ : (جسمٌ) فقد فصَلْتَ بينَ أَمريْنِ قد كانَ يجوزُ أَنْ يُريدَ منكَ فصلَكَ بينهما . إلَّا أَنَّ جسمًا وإنْ كانَ قد فَصَلَ بينَ المَعْنَيَيْنِ فإنَّهُ مبالغٌ في إبهامِهِ . فإنْ تطوَّعْتَ زيادةً على هذا قُلْتَ: (حيوانٌ). وذلك أَنَّ حيوانًا أَخصُّ مِن جسمٍ كما أَنَّ جسمًا أَخصُّ مِن شيءٍ . فإنْ تطوَّعَ شيئاً آخرَ قالَ في جوابِ: أي شيءٍ عندك: (إنسانٌ)؛ لأنَّهُ أَخصُّ من حيوانٍ؛ ألا تَراك تقولُ: (كلُّ إنسانٍ حيوانٌ ، وليسَ كلُّ حيوانٍ إنسانًا) كما تقولُ : (كلُّ إنسانٍ جسمٌ ، وليسَ كلُّ جسمٍ إنسانًا) . فإنْ تطوَّعَ بشيءٍ آخرَ قالَ:

(رجلٌ). فإنْ زادَ في التطوُّعِ شيئًا آخرَ قالَ: (رجلٌ عاقلٌ) أو نحو ذلك. فإنْ تطوَّعَ شيئًا آخرَ قالَ: (زيدٌ) أو (عَمْرٌو) أو نحو ذلك. فهذا كلُّهُ تطوُّعٌ بما لا يُوجِبُهُ سؤالُ هذا السائلِ...))[٤٢] .

فقد ذكرَ لنا ابنُ جنّيٍّ أنَّ هذا السؤالِ (أيُّ شيءٍ عندَكَ؟) يكونُ جوابُهُ المطلوبُ والمنطقيُّ بقولنا : (جسمٌ)، لأنَّ الشيءَ حقيقةٌ مشتركةٌ بينَ جزئيَّاتٍ متكثِّرةٍ بالحقيقةِ، فالجوابُ الدقيقُ عليهِ يكونُ بالنوعِ الذي هو حقيقةٌ مشتركةٌ بينَ جزئيَّاتٍ متكثِّرةٍ بالعددِ ، ومعَ ذلك كلِّهِ أتاحَ الفرصةَ للشخصِ المسؤولِ بأَنْ يجيبَ بما هو أَخصُّ من ذلك ، لكنَّ هذا يكونُ على نحوِ التطوُّعِ وليسَ على نحوِ الإلزامِ .

وتكلَّمَ ابنُ جنّيٍّ عن التكرارِ المفيدِ الذي يُؤتى بهِ لتكوينِ معنًى جديدٍ مثل قولنا : (النَّاسُ ناسٌ) ، إذا لا يمكنُ تصوُّرُ الإخبارُ عن المبتدأ بخبرٍ يطابقُهُ في اللفظِ ؛ لأنّ مثلَ هذا التَّكرارِ يكونُ حينئذٍ لا فائدةَ منه ، فخبرُ المبتدأ ((هو كلُّ ما أسنَدْتَـهُ إلى المبتدأ وحدَّثْتَ بِهِ عَنهُ)) [٤٣] فكيفُ نُسنِدُ لفظًا إلى نفسِهِ ونتحدَّثُ بهِ عنهُ ؟! ولكن عندما يكونُ التكرار مفيدًا ومستلزمًا لمعنىً جديدٍ يُصبحُ جزءًا أساسيًّا من المعنى الكليِّ للجملةِ ، وقد استدلَّ على ذلك بأبياتٍ شعريَّةٍ كثيرةٍ ، ومنها قولُ أبي النَّجمِ العجليِّ [٤٤] :

أنـا أَبُـو النَّـجْـمِ وشِـعْري شِـعْري

قالَ ابنُ جنّيٍّ: ((هذا كلُّهُ وغيرُهُ مِمَّا هو جارٍ مجراهُ محمولٌ عندَنا على معناهُ دونَ لفظِهِ ، أَلا تَرى أَنَّ المعنى : وشِعْري مُتَـنـاهٍ في الجودةِ على ما تعرفُهُ وكما بلَغَكَ ... فلولا هذهِ الأَغراضُ وأَنَّها مُرادةٌ مُعْتَزَمَةٌ لم يجُزْ شيءٌ مِن ذلك ؛ لتعرّي الجزءِ الآخرِ مِن زيادةِ الفائدةِ على الجزءِ الأَوَّلِ ، وكأَنَّهُ إنَّما أُعِيدَ لفظُ الأَوَّلِ لضربٍ من الإدلالِ والثقةِ بمحصولِ الحالِ . أي : أنا أبو النَّجمِ الذي يُكْتَفَى باسمِهِ من صفتِهِ ونعتِـهِ)) [٤٥] .

فقد تفاجأَ السَّامعَ بأمرٍ لم يكُنْ يتوقَّعُهُ ، وهذا لا يخلو من فائدةٍ أيضًا ، فـ ((مقياسُ المفاجأة تبعًا لردودِ الفعلِ ، ومعدنُ المفاجأةِ ومولدُها هو اصطدامُ القارئِ بتتابعِ جملةِ المفارقاتِ في نصِّ الخطابِ . وعلى هذا المعتمدِ يحدّدُ مؤلِّفو البلاغةِ العامَّةِ الأسلوبَ بحصيلةِ ردودِ فعلِ القارئِ في استجابتهِ لمنبّهات النصِّ ... فيقرِّرُ بعد التحليلِ أنَّ قيمةَ كلِّ خاصيَّةٍ أسلوبيَّةٍ تتناسبُ مع حدَّةِ المفاجأةِ التي تُحدثُها تناسبًا طرديًّا ، بحيث كلَّما كانت غيرَ منتظَرةٍ كانَ وقعُها على نفسِ المتقبِّلِ أعمقَ)) [٤٦] . فَمِن الناحيةِ المنطقيَّةِ يبدو الجوابُ فاقِدًا لأيَّةِ قيمةٍ تواصليَّةٍ ؛ لأنَّهُ يُعبِّرُ عن شيءٍ واضحٍ للغايةِ ، فعندما يستعملُ المتكلِّمُ مثلَ هذهِ الأقوالِ: (العملُ عملٌ ، والأولادُ أولادٌ) في المحادثةِ سيُصبحُ مِن الواضح أَنَّهُ ينوي إيصالَ معنًى أكثرَ ممَّا قيلَ ، فالمعنى الذي يُرادُ إيصالُهُ يجبُ أَنْ يفوقَ ما تعنيهِ الكلماتُ بحدِّ ذاتِها [٤٧] .

مبدأ الأسلوب: الأسلوبُ هو ((حَكَمُ القيادةِ في مركبِ الإبلاغِ ؛ لأنَّهُ تجسيدٌ لعزيمةِ المتكلِّمِ في أنْ يكسوَ السَّامعَ ثوبَ رسالتِهِ في محتواها من خلالِ صياغتِها)) [٤٨] ؛ فأُسلوبُ المتكلِّمِ يجبُ أَنْ يكونَ خاليًا من اللبسِ والغموضِ لكي تكتملَ العمليَّةُ التواصليَّةُ وتصلَ واضحةً إلى ذهنِ المُخاطَبِ ، إذ ((إنَّ مقصدَ أمنِ اللبسِ مقصدٌ مهمٌّ نالَ عنايةَ النُحاةِ العربِ القدماءِ وعلماءِ الدراساتِ التداوليَّةِ ؛ لِمَا لهُ من أهميَّةٍ عظيمةٍ في تداولِ المعنى بين المتكلِّمِ والمُخاطَبِ والعملِ على نجاحِ عمليَّةِ التواصلِ اللغويّ بينهما)) [٤٩] . ومِن هنا كانَ وجودُ العلاماتِ الإعرابيَّةِ دليلًا على المعاني النحويَّة التي يقصدُها المتكلِّمُ ، فحضورُها يجنِّبُنا الإبهامَ في إيصالِ المعنى المقصودِ ، إذ يقول ابنُ جنّي في بابِ القولِ على الإعرابِ : ((هو الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ ، أَلا تَرى أنَّك إذا قُلْتَ : (أكرمَ سعيدٌ أَباهُ) ، و (شكَرَ سعيدًا أَبُوهُ) ، علمْتَ برفعِ أحدِهما ونصبِ الآخرِ الفاعلَ مِنَ المفعولِ ، ولو كان الكلامُ شرجًا واحدًا لاستبهمَ أَحدُهما مِن صاحبِهِ)) [٥٠] ، ويقولُ في موضعٍ آخر : ((أَلَا ترى أَنَّ استمرارَ رفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ إنَّما هو للفرقِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ ، وهذا الفرقُ أمرٌ معنويٌّ ، أَصْلِحِ اللَّفظ له وقيّد

مَقَادَهُ الأَوْفَقَ مِن أجلِهِ ...)) (٥١) فهو يُوضِّحُ أَنَّ الإعرابَ قرينةٌ كاشفةٌ عن المعنى الذي يَقصِدُهُ المُتكلِّمُ ، ومِنْ دونِهِ يصعبُ تحديدُ المعاني إنْ لم يكُنْ مُستحيلًا .

لكنَّ العلامةَ الإعرابيَّةَ تعجزُ عن تفسيرِ الحالاتِ الإعرابيَّةِ في بعضِ الأسماءِ مثل أسماءِ الإشارةِ ، وهنا لجأَ النَّحويُّونَ إلى الاستعانةِ بالقرائنِ غيرِ اللغويَّةِ المُصاحبةِ للنَّصِّ ، وفي هذا الموضوعِ يقولُ ابنُ جنِّيّ : ((لَوْ أوْمَأْتَ إلى رجلٍ وفرسٍ فقلْتَ : (كَلَّمَ هذا هذا فلم يجِبْهُ) لجعَلْتَ الفاعلَ والمفعولَ أيَّهُما شئْتَ ؛ لأنَّ في الحالِ بيانًا لِمَا تعني . وكذلكَ قولُكَ : (ولَدَتْ هذهِ هذهِ) مِن حيثُ كانت حالُ الأُمِّ مِن البنتِ معروفةً غيرُ منكورةٍ)) (٥٢) . فكانتِ الإشارةُ قرينةً حِسِّيَّةً للدَّلالةِ على معرفةِ المُتكلِّمِ مِنَ المُخاطَبِ ، وجاءَت دلالةُ الحالِ كاشفةً الوالدةَ من المولودةِ ؛ فأسماءُ الإشارةِ خاليةٌ من أيِّ معنى في ذاتِها ، ولا يمكن تحديدُ مصاديقِها بالاعتمادِ على البنيةِ اللغويَّةِ فقط ، ((ولتحديدِ مدلولِها يجبُ أَنْ يُستَعانَ بأداوتٍ غيرِها ، مثل الإشارةِ باليدِ . ليسَ هذا فحسبُ ، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ طَرفا الخطابِ مُشتركَيْنِ في سياقِ التلفُّظِ ذاتِهِ)) (٥٣) . وَرفضَ ابنُ جنِّيّ استعمالَ الأساليبِ المعقَّدةِ التي يضطربُ فيها النِّظامُ النحويُّ المعهودُ ، فتأتي الألفاظُ مبعثرةً يصعبُ ربطُها من أجل الوصولِ إلى دلالتِها الحقيقيَّةِ ، واستدلَّ على ذلك بقولِ الشاعرِ (٥٤) :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلَّا مُمَلَّكا ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

وقالَ فيهِ : ((مُرَادُهُ فِيه معروفٌ ، وهو فيهِ غيرُ معذورٍ)) (٥٥) ؛ لأنَّ السَّامعَ لم يستطِعِ الوصولَ إلى المعنى إلَّا بعدَ جُهدٍ وعَناءٍ ، فلم يلتزمِ الأُسلوبَ المناسبَ الواضحَ لكي يحقِّقَ التعاونَ بينَهُ وبينَ السَّامعِ ، بل عَمَدَ إلى هذا التعقيدِ اللفظيِّ وهو ((أَنْ يختلَّ نظامُ الكلامِ ، ولا يدري السَّامعُ كيف يُتَوصَّلُ منهُ إلى معناهُ كقولِ الفرزدقِ ... كانَ حقُّهُ أنْ يقولَ : وما مثلُهُ في النَّاسِ حيٌّ يُقاربُهُ إلَّا مملكًا أبو أمِّهِ أبوهُ ، فإنَّهُ مدحَ إبراهيمَ بنَ هشامِ بن إسماعيلَ المخزوميّ خالَ هشامِ بن عبدِ الملكِ بن مروانَ ، فقالَ : ومثلُهُ ــ يعني إبراهيمَ الممدوحَ ــ في النَّاسِ حيٌّ يُقاربُهُ ، أي أحدٌ يشبهُهُ في الفضائلِ إلا مُمَلكًا يعني هشامًا ، أَبو أُمِّه أَي أَبو أُمِّ هشامٍ ؛ أَبُوهُ أي أبو الممدوحِ ، فالضَّميرُ في (أُمِّهِ) للمَلِكِ وفي (أَبُوهُ) للممدوحِ ، فَفَصَلَ بينَ (أَبُو أُمِّه) وهو مبتدأ و (أَبُوهُ) وهو خبرهُ بـ (حيٌّ) وهو أجنبيٌّ ، وكذا فصلَ بينَ (حيٌّ) و(يُقَارِبُهُ) وهو نعتُ (حيٌّ) بـ (أَبُوهُ) وهو أجنبيٌّ ، وقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه ، فهو كما تَراهُ في غايةِ التعقيدِ...)) (٥٦) .

فلو كانَ التقديمُ لسرٍّ دلاليٍّ تعبيريٍّ يُفضي إلى إرسالِ معلومةٍ إضافيَّةٍ تُفصِحُ عن قصدِ المتكلِّمِ لكانَ أمرًا حسنًا إنْ لم يخْرُجْ عَن المألوفِ ، ولكنَّ ما حصلَ هنا أدَّى إلى تشويشِ البنيةِ التركيبيَّةِ وتعقيدِها ، وإنْ كانَ مُرَادُهُ فِيها معروفًا لكنَّهُ ليسَ معذورًا ؛ لأنَّ المعنى وإن وصلَ إلى ذهنِ السَّامعِ لكنَّهُ وصلَ متأخِّرًا وبعد إعمالِ فكرٍ وتأمُّلٍ ، وهو ما يؤدِّي إلى تأخُّرِ وصولِ الرسالةِ التي ينبغي أَنْ تصلَ واضحةً وخاليةً من أيِّ لبسٍ أو إبهامٍ أو تعقيدٍ ؛ ((فَانْظُرْ أَيُتَصَوَّرُ أَنْ يكونَ ذمُّكَ لِلفظِهِ مِن حيثُ أَنَّكَ أنكرْتَ شيئًا مِن حروفِهِ أو صادفْتَ وحشيًّا غريبًا أو سوقيًّا ضعيفًا ؟ أم ليسَ إلَّا لأنَّهُ لم يرتِّبِ الألفاظَ على موجبِ ترتُّبِ المعاني في الفكرِ ، فكَدَّ وكَدَّرَ ، ومنَعَ السَّامِعَ أَنْ يفهمَ الغرضَ إلَّا بأَنْ يُقَدِّمَ ويُؤخِّرَ ، ثُمَّ أَسرفَ في إبطالِ النِّظامِ وإبعادِ المرامِ ، وصارَ كَمَنْ رَمَى بأجزاءٍ تتألَّفُ منها صورةٌ ، ولكنْ بعدَ أنْ يُراجَعَ فيها بابٌ مِن الهندسةِ ، لفرطِ ما عادَى بينَ أشكالِها وشدَّةِ ما خالَفَ بينَ أَوضاعِها)) (٥٧) .

ويُساعدُ الإيجازُ أو الاختصارُ في وصولِ الرسالةِ التواصليَّةِ واضحةً وبأقلِ جهدٍ ممكنٍ ، وقد بيَّنَ ابنُ جنِّيّ أَثرَهُ في إيصالِ المعنى المقصودِ بأقلِّ عددٍ من الألفاظِ ، فالاختصارُ هو ((تقليلُ المباني معَ إبقاءِ المعاني ، أو حذفُ عَرَضِ الكلامِ ، وهو جُلُّ مقصودِ العربِ ، وعليهِ مَبْنَى أكثرِ كلامِهم)) (٥٨) ، فترى كثيرًا من الأبوابِ النحويَّةِ قد التزمَت هذا المبدأ ، بل قد بُنِيَتْ عليهِ . يقولُ ابنُ جنِّيّ : ((أَلَمْ تَسمَعْ إلى ما جاؤوا بِهِ مِنَ الأسماءِ المُستَفْهَمِ بها والأسماءِ المَشروطِ بها كيف أَغنى الحرفُ الواحدِ عَن الكلامِ الكثيرِ المتناهي في الأبعادِ والطولِ ؛ فَمِن ذلك قولُكَ : (كَمْ مالُكَ ؟) ، ألا تَرى أَنَّهُ قد أَغناكَ ذلك

عَن قولِكَ : أَعشرةٌ مالُكَ أم عشرونَ أم ثلاثونَ أم مئةٌ أم ألفٌ ، فلو ذَهَبْتَ تستوعبُ الأعدادَ لم تبلغْ ذلك أَبدًا ؛ لأنَّهُ غيرُ متناهٍ ، فلمَّا قُلْتَ : (كَمْ) أَغْنَتْكَ هذهِ اللفظةُ الواحدةُ عَن تلكَ الإطالةِ غَيرِ المُحاطِ بآخرِها ولا المُسْتَدْرَكةُ ... وكذلك الشَّرطُ في قولِكَ : (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معَهُ) ، فقد كفاكَ ذلكَ مِن ذكرِ جميعِ النَّاسِ ، ولولا هو لاحتجْتَ أَنْ تقولَ : إنْ يَقُم زيدٌ أو عَمْرٌو أو جعفرٌ أو قاسمٌ ونحوُ ذلك ، ثُمَّ تَقِفُ حسيرًا مبهورًا ولمَّا تَجِدْ إلى غرضِكَ سبيلًا ... فجميعُ ما مضَى وما نحنُ بسبيلِهِ ممَّا أَحضَرْنَاهُ أو نَبَّهْنا عليهِ فتركْنَاهُ شاهِدٌ بإيثارِ القومِ قوةَ إيجازِهم وحذفِ فضولِ كلامِهم . هذا معَ أنَّهم في بعضِ الأحوالِ قد يُمكِّنونَ ويحتاطونَ ... وقيلَ لأبي عَمرٍو: أكانَتِ العربُ تُطيلُ فقالَ : نعم لِتبلغَ . قِيلَ : أَفكَانت تُوجِزُ قالَ : نعم لِيُحْفَظَ عَنها . واعْلَمْ أَنَّ العربَ ــ معَ ما ذكَرْنا ــ إلى الإيجازِ أَميلُ وعَنِ الإكثارِ أبعَدُ)) [٥٩] .

وذكرَ ابنُ جنّي في بابِ زيادةِ الحروفِ وحذفِها أمثلةً لكثيرٍ من الحروفِ التي دخلتِ الكلامُ لضربٍ من الاختصارِ ، فقد أَغنَتْ (ما) عَن (أَنفي) ، ونابَت (إلَّا) عن (أَستثني) ، وهكذا [٦٠] . وهذا ما يُسمَّى بقانونِ الاختصارِ الذي يعني ((أَنْ يُضمِرَ المُلْقِي في كلامِهِ ما دلَّت عليهِ القرائنُ مقاليَّةً كانت أو مقاميَّةً ، بحيثُ قد يُفضي التصريحُ بهِ للمتلقِّي إلى أنْ يطلبَ هذا الأخيرُ معنًى غير المعنى الذي سيق لهُ هذا الكلامُ , والأهمُّ في هذا هو أنَّ اللسانَ العربيَّ يمتازُ على كثيرٍ من الألسنِ بكونِهِ يميلُ إلى إيجازِ العبارةِ وطيِّ المعارفِ المشتركةِ طيًّا ، اعتمادًا على قدرةِ المخاطَبِ في تداركِ ما أُضمِرَ في الكلامِ وفي استحضارِ أدلَّتِهِ السياقيَّةِ ، بل في إبداعِها مِن عندِهِ متى اقتضَتْ ذلك حاجةُ الفهمِ ، ومعلومٌ أنَّهُ على قَدْرِ ما يأتي المتكلِّمُ من الإضمارِ يأتي المُستمِعُ من الجهدِ في الفهمِ)) [٦١] .

وقد يتطلَّبُ الموقفُ خرقَ قاعدةِ الاختصارِ والإيجازِ ، فيأتي المتكلِّمُ بكلماتٍ يظنُّ السَّامعُ أنَّها زائدةً لا فائدةَ منها ، ولكنَّها في الحقيقةِ جاءتْ لتأديةِ غرضٍ مفيدٍ معيَّنٍ أو جاءَت احتياطًا من أمنِ اللبسِ أو حفاظًا على المعنى المقصودِ مِن أنْ ينحرفَ إلى معنى آخرَ غيرَ مقصودٍ ، وقد ذكرَ ابنُ جنّي ذلك في باب الاحتياطِ ، فقالَ : ((اعْلَمْ أَنَّ العربَ إذا أَرادَتِ المعنَى مكَّنَتْهُ واحتاطت لَهُ ، فَمِنْ ذلك التوكيدُ ، وهو على ضَرْبَيْنِ : أَحدُهما تكريرُ الأوَّلِ بلفظِهِ ، وهو نحوُ قولِكَ : (قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ)... و(قَدْ قامَتِ الصَّلاةُ قَدْ قامَتِ الصَّلاةُ) و (اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ) ... والثاني تكريرُ الأوَّلِ بمعناهُ ، وهو على ضَرْبَيْنِ : أَحدُهما للإحاطةِ والعمومِ ، والآخَرُ للتثبيتِ والتمكينِ . الأوَّلُ كقولِنا : (قامَ القومُ كلُّهم ، ورأيتُهم أَجمعِينَ) ... والثاني نحوُ قولِكَ : (قامَ زيدٌ نفسُهُ ، ورأيتُهُ نفسَهُ) ...)) [٦٢] .

واستدلَّ ابنُ جنّيٍّ ببعضِ الآياتِ التي جاءَتْ فيها زيادةٌ مفيدةٌ ودالَّةٌ على أمرٍ لا يكونُ معلومًا من دونِ ذكرِها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، وقوله تعالى : ﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾ [النحل : ٢٦] ، فقالَ فيها : ((فيكونُ قولُهُ تعالى : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ على هذا مُفيدًا ، أَيْ ليسَ الغرضُ تشبيهَهُ بالطَّائرِ ذي الجناحَيْنِ ، بل هو الطائرُ بِجَناحَيْهِ البتَّةَ . وكذلك قولُهُ عزَّ اسمُهُ : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ قد يكونُ قولُهُ (مِنْ فوقِهم) مُفيدًا ... فعلى هذا لو قِيلَ : (فخرَّ عليهم السَّقفُ) ولم يقُلْ : (مِنْ فوقِهم) لجَازَ أَنْ يُظَنَّ بهِ أَنَّهُ كقولِكَ : قَد خرَّبْتُ عليهم دارَهم وقد أهلكْتُ عليهم مَواشيَهم وغَلَاتَهم وقد تلفت عليهم تجاراتُهم . فإذا قالَ : (مِنْ فوقِهم) زالَ ذلك المعنى المُحتَملُ ، وصارَ معناهُ أَنَّهُ سقَطَ وهُمْ مِن تحتِهِ . فهذا معنى غيرُ الأوَّلِ ...)) [٦٣] .

فإيجازُ القولِ (اختصارُهُ) أو إطنابُهُ (زيادتُهُ) تأتي بحسبِ ما يناسبُ المقامَ والأعرافَ، وفي ذلك يقولُ السكَّاكيُّ (ت ٦٢٦ ه): ((أمَّا الإيجازُ والإطنابُ فلكونهما نسبيَّيْنِ لا يتيسَّرُ الكلامُ فيهما إلَّا بتركِ التحقيقِ والبناءِ على شيءٍ عرفيٍّ ، مثل جعلِ كلامِ الأَوساطِ على مجرى متعارفِهم في التَّأديةِ للمعاني فيما بينهم ، ولا بدَّ من الاعترافِ بذلكَ مقيسًا عليهِ، ولنُسمِّهِ متعارفَ الأوساطِ ، وأنَّهُ في بابِ البلاغةِ لا يُحمَدُ منهم ولا يُذَمُّ . فالإيجازُ هو أداءُ المقصودِ من الكلامِ بأقلَّ مِن عباراتِ

متعارفِ الأوساطِ . والإطنابُ هو أداؤُهُ بأكثرَ من عباراتِهم سواءٌ أكانت القلَّةُ أو الكثرةُ راجعةً إلى الجملِ أو إلى غيرِ الجمل...))[٦٤] .

فما يؤدّي الغرضَ المطلوبَ هو ما ينبغي أَنْ يُقالَ ، فإذا أوجزْتَ فوضعْتَ المعانيَ الكثيرةَ في ألفاظٍ قليلةٍ لزمَ أَنْ تحافظَ على إيصالِ الغرضِ المقصودِ ورعايةِ الإبانةِ والإفصاحِ ، فإنْ لم تكُنِ الألفاظُ وافيةً بالغرضِ أصبحتْ إخلالًا . وإذا أَطَنَبْتَ فزدْتَ الألفاظَ على المعاني لزمَ أَنْ تكونَ هذهِ الزيادةُ لفائدةٍ لا تتحقَّقُ إلَّا بها ، فإنْ زادتِ الألفاظُ على الغرضِ من دونِ فائدةٍ أصبحَتْ تطويلًا .

الخاتمة :

إنَّ نجاحَ الحوارِ لا يقتصرُ على الاستعمالِ اللغويِّ الصَّحيحِ للمُتكلِّمِ فحسب ، بل ينبغي مراعاةَ جملةٍ من المبادئِ لكي يؤدِّيَ الحوارُ أهدافَهُ بتحقيقِ المعاني المقصودةِ، ولا يستطيعُ المتكلِّمُ أَنْ يُنكرَها عندَ صناعةِ الحوارِ؛ لأنَّ الاحتمالاتِ التأويليَّةَ للحوارِ ستبقى مفتوحةً ومتنوِّعةً . واحترامُ هذهِ المبادئِ التي نظَّمها (جرايس) يُنتجُ نصًّا لغويًّا مُحكَمًا سليمًا لهُ دلالةٌ واضحةٌ تصلُ إلى ذهنِ المخاطَبِ من دون أيِّ تعقيدٍ ، وتعمُّدُ خرقِها مع مراعاةِ المبدأ العامِّ للتعاون بين المتحاورَيْنِ يُنتجُ لنا استلزامًا حواريًّا بمعنى جديدٍ ، ولو أنكرَ المتكلِّمُ هذهِ الاستلزاماتِ لم نستطعِ الوصولَ إلى المعنى الذي قصدَهُ ، وسيبقى المخاطَبُ يعيشُ التردُّدَ أو الخلطَ أو الخطأَ في تفسيرِ الحوارِ وتأويلِهِ . وقد كانَ ابنُ جنِّي واعيًا بهذهِ المبادئِ وعيًا كاملًا ، فضربَ لنا أمثلةً لغويَّةً عربيَّةً تؤكِّدَ مراعاةَ العربِ لها ، فكانَ هذا التقريبُ التَّداوليُّ كاشفًا عن روعةِ تراثِنا اللغويِّ ، ومبيِّنًا بالأدلَّةِ الواضحةِ أنَّه كانَ أسبقَ من النظريَّاتِ اللسانيَّةِ الحديثةِ في اكتشافِ المبادئِ اللازمةِ لنجاحِ الحوارِ أو الخطابِ .

الهوامش

(١) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٣٣ ــ ٣٤ ، والتداولية اليوم علم جديد في التواصل : ٥٣ ، وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام : ١٠٥ ، والقاموس الموسوعي للتداولية : ٢١٢ ــ ٢١٤ .

(٢) ينظر : المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجًا (أطروحة دكتوراه) : ٥٧ .

(٣) ينظر : الاستلزام الحواري في التداول اللساني : ٩٧ ــ ٩٨ ، والتداولية اليوم علم جديد في التواصل : ٥٥ .

(٤) ينظر : نظرية الفعل الكلامي : ١٦٠ ــ ١٦١ ، واللسانيات الوظيفية مدخل نظري : ٢٦ ــ ٢٧ ، والتداوليَّة عند العلماء العرب : ٣٣ ــ ٣٤ ، والدلالة والنحو : ٢١٤ ، والخطاب اللساني العربي : ١ / ١٤٤ ــ ١٤٥ ، واستراتيجيات الخطاب : ١٢١ ــ ١٢٢ ، والاستلزام الحواري في التداول اللساني : ٩٩ ــ ١٠٠ ، والقاموس الموسوعي للتداولية : ٢١٤ ــ ٢١٥ .

(٥) التداولية اليوم علم جديد في التواصل : ٥٧ .

(٦) التداولية ، جورج يول : ١٩ .

(٧) الخصائص : ١ / ٢١٦ ــ ٢١٧ .

(٨) ينظر : المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجًا (أطروحة دكتوراه) : ١٠٨ .

(٩) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٣٦ .

(١٠) الاستلزام الحواري في التداول اللساني : ١٠٠ ــ ١٠١ .

(١١) ينظر : استراتيجيات الخطاب : ٩٦ ــ ٩٧ .

(١٢) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٣٦ ــ ٣٧ . وينظر : في مفهوم نظرية الاستلزام التخاطبي (بحث) : ٨ .

(١٣) ينظر : التداولية اليوم علم جديد في التواصل : ٦٠ ــ ٦١ .

(١٤) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٣٩ ــ ٤١ .

(١٥) استراتيجيات الخطاب : ١٠٠ .

(١٦) بول غرايس المنطق والمحادثة : ٢ / ٦١٩ ، بحث منشور في ضمن كتاب (إطلالة على النظريات اللسانية والدلالية) .

(١٧) الخصائص : ١ / ٣٣٦ .

(١٨) البيت لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي . ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ١ / ٥١ . والمتقاعس : الذي يُخرِجُ صدرَهُ ويُدخِلُ ظهرَهُ ، وذلك شكلُ مَنْ يَطحَنُ بالرَّحى . وكانَ الشاعِر قد عُقِدَ له النِّكاحُ على امرأةٍ ولَم يدخُلْ بها بعدُ ، فمرَّت به في نسوةٍ وهو يطحنُ بالرَّحى لضيفٍ نزلوا به ، فقالت لهن

: أبعلي هذا تعجُّبًا واحتقارًا له ، فأُعلِمَ بذلك فقالَ هذا البيتَ .

(١٩) الخصائص : ١ / ٢٤٦ ــ ٢٤٧ .

(٢٠) الخصائص : ١ / ٢٤٩ .

(٢١) الخصائص : ١ / ٢٤٨ .

(٢٢) اللغة والجسد : ٢٥٩ .

(٢٣) عناية النحويين بالتخاطب في تحليل النص وبنائه (ابن يعيش نموذجًا) [بحث] : ٤٨٥ .

(٢٤) الخصائص : ٢ / ٣٨٠ . وينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٠ ــ ٣٨١ .

(٢٥) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٨٥ ــ ٢٨٦ ، ٢ / ٣٦٢ .

(٢٦) الخصائص : ١ / ٢٦٥ .

(٢٧) القاموس الموسوعي للتداولية : ١٢١ .

(٢٨) مفتاح العلوم : ٤٧٧ .

(٢٩) الخصائص : ٢ / ١٧٩ . وينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٤٤٤ ــ ٤٤٧ .

(٣٠) أسرار البلاغة : ٣٠ .

(٣١) الخصائص : ٣ / ٢٥٠ .

(٣٢) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي : ١١٣ .

(٣٣) الخصائص : ٢ / ٤٤٩ .

(٣٤) ينظر : الخصائص : ٢ / ١٧٥ ، ٤٦٣ .

(٣٥) ينظر : أسباب نزول القرآن : ٣٩٢ .

(٣٦) الخطاب اللساني العربي : ١ / ٦٤ .

(٣٧) أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع : ١٦٧ .

(٣٨) القاموس الموسوعي للتداولية : ٩٦ .

(٣٩) البيت ليزيد بن الطثريَّة . ينظر : الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٣٩ ، وقد عدَّ القاضي علي بن عبد العزيز الجرجانيُّ (ت ٣٦٦ ه) في وساطتِهِ هذهِ الأبياتِ من أمثلةِ الاستعارةِ الحسنةِ . ومِنَى : موضعٌ بمكَّة ، والأركان : أركانُ الكعبةِ ، وأطراف الحديث : مُختار الحديث وما يتعاطوه المحبُّونَ أو الرفقاءُ في السفرِ ، والأباطح : الأماكنُ الواسعةُ التي فيها دُقاقُ الحصى ، ومنهُ بطحاءُ مكَّة .

(٤٠) الخصائص : ١ / ٢١٨ ــ ٢٢٠ .

(٤١) نحو النص بين الأصالة والحداثة : ٩٧ .

(٤٢) الخصائص : ٢ / ٢٦٧ .

(٤٣) اللمع في العربية : ٢٩ .

(٤٤) الكامل في اللغة والأدب : ١ / ٦٢ .

(٤٥) الخصائص : ٣ / ٣٤١ .

(٤٦) الأسلوبية والأسلوب : ٦٧ ــ ٦٨ .

(٤٧) ينظر : التداولية ، جورج يول : ٦٥ .

(٤٨) الأسلوبية والأسلوب : ٦٤ .

(٤٩) التداولية في الدراسات النحوية : ٢٦٢ .

(٥٠) الخصائص : ١ / ٣٦ .

(٥١) الخصائص : ١ / ١٥١ .

(٥٢) الخصائص : ١ / ٣٦ .

(٥٣) استراتيجيات الخطاب : ٨٠ .

(٥٤) البيت منسوب للفرزدق في : طبقات فحول الشعراء : ٢ / ٣٧٥ ، وأسرار البلاغة : ٢٠ ، ولكنَّ روايتَهُ في طبقات فحولِ الشعراءِ وردَتْ على النحو الآتي : وأَصْبَحَ مَا فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

(٥٥) الخصائص : ١ / ٣٣١ .

(٥٦) الإيضاح في علوم البلاغة : ١٧ .

(٥٧) أسرار البلاغة : ٢٠ ــ ٢١ .

(٥٨) الكليات : ٤٦ .

(٥٩) الخصائص : ١ / ٨٣ ــ ٨٤ .

(٦٠) ينظر : الخصائص : ٢ / ٢٧٥ ــ ٢٧٦ .

(٦١) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي : ١١٢ .

(٦٢) الخصائص : ٣ / ١٠٣ ــ ١٠٦ .

(٦٣) الخصائص : ٢ / ٢٧٢ ــ ٢٧٣ .

(٦٤) مفتاح العلوم : ٣٨٧ ــ ٣٨٨ .

المصادر والمراجع :

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، د. محمود أحمد نحلة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ـ مصر ، ط١ ، ٢٠١١ م .
- أسباب نزول القرآن ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت ٤٦٨ ه) ، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل ، دار الميمان للنشر والتوزيع ، الرياض ــ السعودية ، ط١ ، ١٤٢٦ ه ــ ٢٠٠٥ م .
- استراتيجيّات الخطاب ـ مقاربة لغويّة تداوليّة ، عبد الهادي بن ظافر الشهريّ ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٤ م .
- الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها ، العيّاشيّ أدراويّ ، دار الأمان ، الرباط ــ المغرب ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط١ ، ١٤٣٢ ه ــ ٢٠١١ م .
- أسرار البلاغة ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت ٤٧١ ه) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ــ مصر ، ط١ ، ١٤١٢ ه ــ ١٩٩١ م .
- الأسلوبيَّة والأسلوب ، د. عبد السلام المسدي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ــ لبنان ، ط٥ ، ٢٠٠٦ م .
- أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع ، عبد الرحمن النحلاوي ، دار الفكر ، دمشق ــ سوريا ، ٢٠١٠ م .
- إطلالة على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين ، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، ٢٠١٢ م .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد المعروف بالخطيب القزويني (ت ٧٣٩ ه) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٠ م .
- التداوليّة ، جورج يول ، ترجمة د. قصي مهدي العتّابي ، دار الأمان ، الرباط ــ المغرب ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤٣١ ه ــ ٢٠١٠ م .
- التداوليّة عند العلماء العرب دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللسانيّ العربيّ ، د. مسعود صحراويّ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٥ م .
- التداولية في الدراسات النحوية ، د. عبد الله جاد الكريم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ــ مصر ، ٢٠١٤ م .
- التداوليّة اليوم علم جديد في التواصل ، آن روبول وجاك موشلار ، ترجمة د. سيف الدين دغفوس و د. محمد الشيباني ، مراجعة د. لطيف زيتوني ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٣ م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ ه) ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب ، القاهرة ــ مصر ، ط٥ ، ٢٠١١ م .
- الخطاب اللسانيّ العربيّ هندسة التَّواصل الإضماريّ من التجريد إلى التوليد ، د. بنعيسى عسو أزاييط ، عالم الكتب الحديث ، إربد ــ الأردن ، ط١ ، ٢٠١٢ م .
- الدلالة والنَّحو ، د. صلاح الدين صالح حسنين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ــ مصر ، ط١ ، ٢٠٠٥ م .
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ ه) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ــ السعودية ، شركة القدس ، القاهرة ــ مصر ، ١٤٠٠ ه ــ ١٩٨٠ م .
- عناية النحويين بالتخاطب في تحليل النص وبنائه (ابن يعيش نموذجًا) ، د. رياض رزق الله منصور أبو هولا ، بحث منشور في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية ، السنة الرابعة ، العدد ٥ ، ١٤٣٦ ه .

- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، د. طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ــ لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٠ م .
- في مفهوم نظرية الاستلزام التخاطبي ، أنمار إبراهيم أحمد ، بحث منشور في مجلة ديالى ، العدد ٧١ ، ٢٠١٦ م .
- القاموس الموسوعي للتداولية ، جاك موشلر وآن ريبول ، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب ، مراجعة د. خالد ميلاد ، المركز الوطني للترجمة ، تونس ، ٢٠١٠ م .
- الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ ه) ، تحقيق د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ــ لبنان ، ط٢، ١٤١٢ ه ــ ١٩٩٢ م .
- الكُلِّيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة ، أبو البقاء أيُّوب بن موسى القريميُّ الكفويُّ (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، دمشق ــ سوريا ، ط٢ ، ١٤٣٢ ه ــ ٢٠١١ م .
- اللِّسان والميزان أو التكوثر العقلي ، د. طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ــ المغرب ، ط١، ١٩٩٨ م .
- اللغة والجسد ، الأزهر الزناد ، دار نيبور ، بغداد ــ العراق ، ط١ ، ٢٠١٤ م .
- اللُّمع في العربيَّة ، أبو الفتح عثمان بن جنِّي ، تحقيق د. سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمَّان ــ الأردن ، ١٩٨٨ م .
- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكيّ (ت ٦٢٦ ه) ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ــ لبنان ، ط٢ ، ٢٠١١ م .
- المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجًا (أطروحة دكتوراه) ، ليلى كادة ، إشراف أ.د. بلقاسم دفة ، جامعة الحاج لخضر ، كلية الآداب واللغات ، الجزائر ، د. ت .
- نحو النص بين الأصالة والحداثة ، د. أحمد محمد عبد الراضي ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ــ مصر ١٤٢٩ه ــ ٢٠٠٨م .
- نظريَّة الفعل الكلامي بين علم اللُّغة الحديث والمباحث اللُّغوية في التُّراث العربي والإسلامي ، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ــ لبنان ، الشركة المصرية العامة للنشر لونجمان ، الجيزة ــ مصر ، ط١ ، ٢٠٠٧ م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦ ه) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤٢٧ ه ــ ٢٠٠٦ م .